أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

العمل العربي المشترك وسبل تدعيمه

د. عبدالفتاح الرشدان

الطبعة الأولى
الريـــاض
١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

المحتويـــات

التقديـــــم ٣

المقدمـــــة ٥

الفصل الأول : معوقات العمل العربي المشترك ٢١

١ . ١ دور القوى الخارجي والعمل العربي المشترك ٢٢

١ . ٢ العمل العربي المشترك والتبعية الاقتصادية ٢٧

١ . ٣ العمل العربي المشترك والصراع العربي ـ الإسرائيلي ٢٨

١ . ٤ العمل العربي المشترك والمعوقات المؤسسية ٣٠

الفصل الثاني : المتغيرات الدولية والإقليمية والواقع العربي الراهن ٣٥

٢ . ١ الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية ٥٠

٢ . ٢ الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي ٥٤

الفصل الثالث: الآليات والمداخل المطروحة لتدعيم العمل العربي المشترك ٦١

٣ . ١ المدخل الأول : المدخل الوظيفي ٦٥

٣ . ٢ المدخل الثاني : إصلاح جامعة الدول العربية ٧٢

الخاتمـــــة ٨١

المراجـــــع ٨٥

التقديـــــم

تتزايد وتتشابك العلاقات بين دول العالم اليوم على نحو غير مسبوق في تاريخ البشرية والمجتمعات الإنسانية، ذلك بتحول العالم إلى قرية صغيرة من خلال تلاشي المسافات الناتج عن التقدم الهائل الذي عرفه النصف الثاني من القرن العشرين، في وسائل الاتصال والمواصلات معاً . . وبذا يمكن أن نطلق على عصرنا هذا الذي يستعد لاستقبال القرن الحادي والعشرين، عصر الوحدات والتجمعات الكبرى التي لابد لها من أن تتميز بالكفاءة والفعالية إلى جانب الحجم والعدد أيضاً.

إن ولادة منطق جديد في العلاقات الدولية يعزز قيام التجمعات والتكتلات والوحدات الاقتصادية والسياسية، التي كان أبرز أمثلتها في العقد الحالي نجاح دول الجماعة الأوروبية في تحقيق مثل هذه الوحدة ـ ولا سيما بجانبها الاقتصادي ـ عام ١٩٩٣م، الذي قد يشكل مثالاً يمكن الاستفادة منه في قضية التكامل العربي والعمل العربي المشترك مع أخذ بالاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.

إن المتغيرات الدولية التي نعيشها اليوم والتي توصف بالعولمة أو العالمية، تفرض تحديات جدية ومصيرية على قضية العمل العربي المشترك، باعتبار أن الأمن العربي بمعناه الشامل لا يمكن أن يتحقق لكل دولة عربية منفردة في عصر هذه التكتلات الكبرى والشركات العملاقة والاستثمارات الضخمة، كما أن العيش ضمن النظام العالمي لمختلف الدول العربية غير ممكن إلا عن طريق إيجاد نظام إقليمي متماسك يستطيع أن يحمي المصالح العربية لكل دولة عربية من خلال المصلحة العربية المشتركة للجميع.

إن هذه الدراسة تشكل وجهة نظر عبر عنها معد الدراسة والتي يمكن أن تكون إلى جانب غيرها من الآراء ووجهات النظر الأخرى في هذا المجال وسيلة لدعم العمل العربي المشترك والبحث في إمكانية تطويره من خلال تصور آليات ومداخل تعمل على توفير الظروف الملائمة لدفع العمل العربي المشترك وتطويره نحو إيجاد نظام إقليمي عربي قادر على حماية المصالح العربية بشتى أشكالها، وقادر على التفاعل مع التحولات والتغيرات التي تتم في العالم من حولنا بفعالية وكفاءة، تحفظ لنا مصالحنا وهويتنا وقيمنا الأخلاقية والدينية جنباً إلى جنب مع مصالح الأمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والله من وراء القصد ، ، ، ،

رئيس
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

مقدمـــــة

لا تزال قضية التعاون والتنسيق من أجل النهوض تعد قضية من أهم القضايا التي تواجه العرب، وستبقى كذلك على المدى المنظور، وهي قضية محورية تتداخل فيها مسائل التقدم والتنمية والاستقلال والعمل المشترك والتعاون والوحدة. وتحتل هذه القضية الأولوية في ظل المتغيرات والتقلبات التي أصابت العالم وما رافقها من ضغوط خارجية تهدف إلى إجهاض جميع محاولات النهضة ورأب الصدع التي تطرح على الساحة العربية، وما زالت المنطقة العربية تتعرض لمزيد من المخاطر والتحديات التي تشكل تهديداً للوطن العربي، ولكل مظاهر التعاون والتنسيق والنهوض التي تبذل في هذا الوطن من أجل تجاوز مشكلات التخلف والفقر والضعف التي تعاني منها.

ولم تعد فكرة التعاون والوحدة في إطار الأوضاع العالمية المعاصرة مجرد حنين للماضي، أو مجرد استعادة لوضع تاريخي سابق، بل إن منطق العالم المعاصر القائم على التنافس والتزاحم بين وحدات اقتصادية كبرى، وما يفرضه وجود هذه الوحدات من سياسات، جعل مسألة التعاون والعمل العربي المشترك في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي الأداة التي تفرض نفسها على الوطن العربي إذا أرادت الدول العربية أن تستجيب استجابة حقيقية وإيجابية لمتطلبات العالم المعاصر.

وقد جذبت المتغيرات والأحداث العالمية بما فيها من أثر بارز على طبيعة النظام الدولي، اهتمام الدول كافة على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، إذ أن هذه المتغيرات أصبحت تمس مواقف الدول وعلاقتها مع غيرها من القوى الفاعلة في الساحة الدولية، مما يدعو هذه الدول إلى

الإعداد والعمل على تهيئة ظروفها للدخول في القرن القادم الذي يمثل مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، تتسم بالتركيز على التكتلات والتنظيمات الاقتصادية الكبرى، وشيوع فكرة العولمة، ورفع الحواجز بين الدول بسبب التقدم الهائل الذي حصل في حقل الاتصالات والمعلومات، وأدى إلى زيادة ترابط الوحدات الدولية وتفاعلها مع بعضها، وتوجهها نحو مزيد من التعاون والتكاتف.

وفي الوقت الذي شهد العالم ويشهد فيه كل هذه المتغيرات، فإن الوطن العربي شهد مرحلة هجوم خارجي وتفكك وتبعثر داخلي خطير، ويشهد العرب منذ انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين حالة من التخبُّط، وعدم الاستقرار في المشاريع والتوجهات المطروحة، وهذه الحالة من عدم الاستقرار هي امتداد لسلسلة الهزائم العربية، التي كانت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧م واحدة منها.

ويوشك العالم على الخروج من القرن الحالي والنظام الإقليمي العربي يعاني من الضعف، ويظهر بصورة لا تترك مجالاً للشك في عدم قدرته على إيجاد آليَّة تسهم في ضبط الصف، ورأب الصدع وتخفيف الاختناقات التي يتعرض لها.

إن التخلف والتجزئة والعلاقات المتدهورة بين أقطار الوطن العربي تؤكد على أن النظام العربي والعمل العربي المشترك يمران بأزمة حقيقية تحتاج إلى البحث في طبيعة المتغيرات والأسباب التى أسهمت في تردي النظام العربي، ومعرفة التهديدات والتحديات التي يتعين على العرب مواجهتها والتصدي لها، لأن أوضاع الدول العربية تشير إلى أنها من أكثر المتضررين في ظل الأوضاع الدولية الراهنة للأسباب التالية :

١ ـ إن التطورات الهائلة التي شهدها العالم على كافة المستويات الدولية والإقليمية، تأتي في وقت لم تعد فيه الدول العربية قادرة على تحمل ومواجهة تلك الصدمات وما ترتبه من آثار، إذ أن معظم هذه الدول مازالت في بداية الطريق تسعى لتحقيق التقدم والتنمية والتخلص من حالة المعاناة التي عاشتها لسنوات طويلة تمثلت في عدم الاستقرار.

٢ ـ إن الدول العربية كما يبدو تفرض عليها ظروف جديدة تساق فيها إلى الدخول في مرحلة صعبة بشكل منفرد ودون ما تنسيق وتعاون فيما بينها، مما يقلل من إمكانية قدرتها على التنافس والصمود أمام التطورات الجديدة، في ظل هيمنة وسيطرة تكتلات اقتصادية وسياسية عملاقة، بالإضافة إلى استمرار السعي إلى تشكيل تكتلات جديدة في مناطق مختلفة من العالم.

إن مع الواضح أن الدول العربية منهمكة في الوقت الراهن في التعامل مع مشكلات متعددة ومهمة تتمثل في ارتفاع مستوى البطالة، وانخفاض الدخل القومي، والفقر وازدياد النمو السكاني، ومن المتوقع أن تواجه هذه الدول مزيداً من التحديات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وبخاصة في ضوء تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، وعدم جدية إسرائيل في التوصل إلى حلول شاملة ونهائية لمسائل كثيرة متعلقة بالقضية الفسلطينية، ثم محاولة إسرائيل السيطرة على المنطقة من خلال المشروعات التي تطرحها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن جميع هذه المعطيات والأسباب التي تحول دون تركيز العرب في مسائل المحافظة على الهوية، وغياب الاستراتيجية، والهدف المشترك، هي التي يجب أن تكون بمثابة النذير للدول والتعامل معها بمنتهى الجدية والمسؤولية. وأن يسعوا لإقامة العلاقات فيما بينهم على أساس وحدة

الهدف والمصير، والحفاظ على بقائهم واستمرارهم في ضوء العواصف والمتغيرات المتلاحقة، وحتى يكونوا قادرين على خوض غمار المنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي على أسس تتسم بالتكافؤ والندية ولو نسبياً.

أهمية الدراسة وهدفهـــا

يتميز عالم اليوم بأنه عالم تتلاشى فيه المسافات، وتتزايد وتتشابك فيه العلاقات بين الدول في عصر يعد عصر الوحدات الكبرى الأكفأ والأقوى. وقد أصبح من حقائق العصر قيام وحدات سياسية كبيرة، وتكتلات سياسية تتحرك في العلاقات الدولية بقوة وفاعلية وتأثير أكبر. وفي مواجهة هذه الأوضاع أخذت معظم الدول بحكم الانتماء الإقليمي والجغرافي أو الترابط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى التكتل والتحالف من أجل إيجاد دور فاعل في المجتمع الدولي يؤهلها أو يجعلها أكثر قدرة وكفاءة في مواجهة مشكلاتها على اختلاف مستوياتها.

وفي ظل هذه المتغيرات التي تؤكد أهمية المصلحة الأمنية والاقتصادية والتي ترتكز في النهاية على مفهوم القوة الذي يعد العنصر الأهم في العلاقات الدولية الراهنة، لا يمكن للدول العربية وهي تعيش حالة التشتت والتمزق، وتمر في أسوأ مراحلها، مواجهة تحديات العصر أو تلبية متطلبات الأمن القومي أو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا بالعمل من خلال تجمع إقليمي أو تحقيق أكبر قدر من الفائدة والقوة والعمل على حماية مصالحها، عبر استراتيجية موحدة قائمة على تفعيل العمل العربي المشترك بمؤسساته المختلفة.

إن الوعي بالمخاطر التي تهدد الأمة العربية وحسم الخلافات بين الدول العربية، والانتقال إلى حالة تفعيل العمل العربي المشترك، لدعم الأمن

القومي الذي بات مباحاً ولتحريك مسيرة التنمية والنهوض، أصبحت تطرح نفسها اليوم كضرورة ملحة أكبر من أي وقت مضى، لأن العرب أصبحوا في وضع أحوج ما يكونون فيه إلى تعبئة مواردهم، وتفعيل طاقاتهم للوصول إلى حالة التعاون والتكامل التي من خلالها يمكن الحفاظ على مصالحهم ووجودهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة العمل العربي المشترك قد حظيت باهتمام الباحثين العرب، على مدى العقود الماضية من هذا القرن. وتجلى هذا الاهتمام في نشر بعض المؤلفات وعقد عدد من المؤتمرات والندوات المتخصصة في جميع أرجاء الوطن العربي (غالي، ١٩٧٠م وآخرون). وقد يسأل وما الجديد الذي يمكن أن تضيفه هذه الدراسة التي نحن بصددها؟ أو ما هو مدى إسهام هذه الدراسة في تلك المسألة ؟

والإجابة تكمن في أن هذه الدراسة تأتي بعد حدوث تطورات هامة ومؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية، وخاصة بعد تصاعد الاهتمام الدولي ببناء ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة العربية مثل المشروع الشرق أوسطي، ومشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية. هذا بالإضافة إلى ولادة منطق جديد في العلاقات الدولية يعزز قيام التجمعات والتكتلات الاقتصادية، ولا سيما بعد نجاح دول الجماعة الأوروبية في تحقيق الوحدة عام ١٩٩٣م، والتي يمكن أن تشكل تجربة يمكن الاستفادة منها في مسألة التكامل والوحدة بالنسبة للدول العربية. مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

وتهدف هذه الدراسة إلى استقصاء ومعرفة أهم الأسباب والعوائق التي أدت إلى تعطيل أو ضعف مسيرة العمل العربي المشترك، ثم إبراز أهم

المتغيرات الدولية والإقليمية ومدى ما تشكله من تحديات على مسيرة العمل العربي المشترك. وتحاول هذه الدراسة البحث في إمكانية وضع تصور لمداخل وآليات يمكن أن تسهم في دفع وتحفيز العمل العربي المشترك، بما يتناسب مع الظروف الراهنة بقصد تطويره إلى مستوى يكفل حدوث نقلة نوعية تعطي زخما جديداً للعمل العربي المشترك، من أجل خدمة الأهداف والقضايا العربية المشتركة.

وتنطلق الدراسة في مناقشتها لأهمية العمل العربي المشترك ودوره في النهوض بالأمة العربية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والمخاطر التي تهددها من المرتكزات التالية

١ ـ إن تحقيق الأمن القومي العربي وهو الهدف الأسمى للعمل الجماعي العربي غير ممكن إلا على المستوى القومي، إذ أن كل دولة منفردة لن تستطيع تحقيق أمنها قطريا في عصر التكتلات الكبرى والشركات العملاقة والاستثمارات الضخمة، فقد أثبتت المحاولات القطرية فشلها على مدار العقود الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

٢ ـ إن التذرع بحالة السكون وعدم الاستعداد والاستجابة الفعالة، لما تفرضه التحديات الداخلية والخارجية والاستسلام لها، يمكن أن يؤدي بالقوى الكبرى، والعملاقة إلى أن تفرض ما تريد على الدول العاجزة عن توليد استجابة مناسبة من داخلها.

٣ ـ إن تعديل النظام العالمي وهو نظام جائر ومستغل غير ممكن إلا عن طريق إيجاد نظم إقليمية متماسكة ومتفقة المصالح، إذ أنه لا يمكن إيجاد نظام إقليمي عربي قادر على حماية المصالح العربية، إلا إذا ركز أعضاؤه على زيادة قدراتهم التي تنعكس في زيادة قوة نظامهم الإقليمي، وقدرته على التعامل مع التحولات والتغيرات بفاعلية وكفاءة.

إن الوطن العربي لا يمكن أن يعيش في عالم متوازن بعيداً عن التهميش ما لم يكن قادرا على إيجاد التوازن لنفسه، وذلك بحفز وتعبئة كافة القوى المعنوية والمادية الداخلية للمجتمع العربي وعدم انتظار المدد أو الدعم من الخارج والاعتماد على الغير.

أما بالنسبة لأهم التساؤلات التي تثيرها الدراسة حول العمل العربي المشترك، فهي :

- ما هي أهم العوائق التي حالت دون قيام العمل العربي المشترك بتحقيق أهدافه المأمولة؟
- ما هي ضرورة العمل العربي المشترك في ظل المعطيات العربية والإقليمية والدولية الراهنة؟
- هل هناك إمكانية لتطوير العمل العربي المشترك من خلال إيجاد آليات ومداخل تسهم في التوصل إلى نقلة نوعية داخل الواقع العربي الراهن تتناسب وتحقيق المصالح والطموحات العربية؟

الإطار النظري

تتعدد المناهج المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية، ويحاول معظم الباحثين في هذا الحقل مسايرة التطورات المتلاحقة في مجال مناهج البحث في دراسة العلوم الاجتماعية، علم السياسة بشكل خاص وذلك بقصد الاسترشاد بها والإفادة منها.

وقد تعرض علم السياسة منذ الحرب العالمية الثانية لعدة ثورات علمية في نطاق مناهج البحث والأطر النظرية، وقد كانت العلاقات الدولية وما زالت تلقى اهتمام العلماء والباحثين، من أجل الوصول إلى مجتمع دولي

أفضل يتحقق فيه الأمن والتعاون بين أعضاء الجماعة الدولية، ومن هنا فإن دراسة العلاقات الدولية، ما زالت تهتم بدراسة ما يجب أن يكون عليه المجتمع الدولي على الرغم من أهمية دراستها على أساس ما هو كائن.

وظهرت خلال القرن العشرين مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير الظواهر الدولية، ومن هذه النظريات: التنظيم الدولي والإقليمي، والقومية، والاندماج الإقليمي والدولي، والفدرالية، وبينت كيفية تفسيرها للعلاقات الدولية، إلا أنه لا توجد نظرية علمية واحدة متكاملة يمكن الاعتماد عليها لشرح ظاهرة التعاون أو الاندماج الإقليمي.

ويمكن القول بأن هناك عدة مناهج تتداخل في واقع الأمر مع بعضها البعض، ويمكن أن تسهم في تقديم مداخل لتفسير كيفية تدعيم العمل العربي المشترك، والاستفادة من التجارب الحاضرة في عالمنا المعاصر. ومن أهم النظريات التي تهمنا بطبيعة الحال في هذه الدراسة هي نظريات التكامل الدولي.

نظريات التكامل الدولي (International Integration)

تعود فكرة هذه النظريات إلى بداية الحرب العالمية الأولى، والتي أجمع أنصارها على أن الاستقرار والأمن الدوليين يمكن تحقيقهما من خلال التكامل وليس من خلال الصراع واستخدام القوة، وتمثل هذه النظريات الدراسات العلمية التي تبحث في كيفية تعزيز التعاون والاندماج بين مجموعة من الدول، أو بمعنى آخر هي الدراسة العلمية التي تتناول الأسئلة التالية (Amitai, 1965, 14):

ما هي الظروف والحالات التي ينشأ فيها التكامل الدولي ؟ وما هي العوامل التي تؤثر في تطور التكامل سلبا أو إيجابا ؟ وما هي الاتجاهات التي يتخذها ؟ وكيف تصبح النظم التي تأثرت بالتكامل بعد توقف هذه العملية ؟

ويمكن أن يشار إلى نظريتين أساسيتين في مسألة التكامل هما (James, 1981, 279) :

- النظم السياسية التي وصلت إلى حالة التكامل واستطاعت المحافظة عليها بسبب وجود قيم مشتركة بين أعضائها واتفاق على القواعد الرئيسية التي يجب على النظام السياسي أن يواجه من خلالها ـ الأزمات ويعالجها ، على أن هناك علاقة طردية بين درجة التكامل في النظام ودرجه المشاركة القيمية والاتفاق على قواعد الحركة .
- النظم السياسية التي وصلت إلى حالة التكامل واستمرت بالحفاظ عليها بدافع الخوف من المخاطر والتهديدات الخارجية ، وهذا ما أكدت عليه الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية والمعاصرة التي اعتبرت عامل الإكراه والخطر عاملاً هاما في تحقيق التكامل والوحدة .

وقد تعرض كثير من الدراسين والباحثين في علم السياسة إلى تناول قضية التكامل ، وتحليلها وإبراز أهيمتها في العلاقات الدولية ، ويمكن أن نوضح هذه النظريات من خلال استعراض آراء الباحثين الذين تناولوا هذه النظرية بالشرح والتفسير :

إذ يشير كارل دويتش إلى أن التكامل يعني بوجه عام «إيجاد كل واحد من عدة أجزاء ، أي تحويل وحدات كانت منفصلة عن بعضها البعض إلى مكونات نظام متماسك» وهو عبارة عن علاقة بين وحدات ، وفيها تعتمد

هذه الوحدات بعضها على بعض وتكون سويا خواصاً للنظام تفتقر إليها كل وحدة بمفردها، ويضيف أن النظام المتكامل قادر على التماسك إلى الحد الذي يمكنه من مقاومة الضغط والشدائد، ويقاوم عمليات التفكك والانشقاق (دويتش، ١٩٨٢م، ٢١٣ـ ٢١٤).

ويقدم اسماعيل صبري مقلد تعريفاً للتكامل الدولي على أنه «عملية ينتج عنها بروز كيان قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي تتحملها الحكومات . . . كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات، والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه بأجهزتها ويستطيع أن يمد سلطانه إليها» (مقلد، ١٩٨٧م، ٣٨٠).

ويعرف آرنست هاس التكامل على أنه «علمية تتجه فيها دول قومية مختلفة لتحويل ولاءاتها وتوقعاتها ونشاطها السياسي نحو مركز مشترك جديد، ويملك ذلك المركز بمؤسساته المختلفة بعض سلطة الإشراف على سياسات الدول الأعضاء، أو يمارس شيئا من التشريع عليها»(Ernest, 1968, 16).

ويعتبر ديفد ميتراني أول من تطرق لنظرية التكامل الوظيفي حيث يرى «أن الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة والدولة، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين، ونادى بضرورة أن يكون المنطلق تحتياً أي التركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب الناس. فالوظيفية إذن هي نظرية غير سياسية فهي تتلافى قضايا النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون، وتحاول أن تخلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة غير حدود الدول (حتى، ١٩٨٥م، ٢٧٦).

وكما يتضح أن ميتراني يرى أن الوظيفية تقوم على أساس أن التعاون الفني في مجال ما بين دولتين أو أكثر، يمكن أن يؤدي إلى ظهور ضرورة التعاون الفني في مجال أو مجالات أخرى وهذا التعاون الأخير يمكن أن يؤدي إلى حدوث تعاون في مجال أو مجالات أخرى، فالتعاون في مجال معين يمكن أن يمتد تلقائياً إلى إبراز ضرورة وفائدة التعاون في مجالات فنية واقتصادية أخرى مما يؤدي إلى خلق تعاون أوسع وربما كلي من خلال التعاون المبدئي (David, 1966).

ويرى حسن نافعة أن نظرية الوظيفية تقوم على عدد من الفروض يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً : إن المجتمع الدولي ينقسم إلى دول قومية ويقوم هذا التقسيم على أساس جغرافي تحكمي وليس على أساس المشكلات التي يتعين على المجتمع الدولي حلها، أو الوظائف التي يتعين عليه القيام بها.

ثانياً : إن الخلل الاقتصادي والاجتماعي في العالم هو السبب الرئيسي وراء اندلاع الحروب واللجوء إلى العنف، ولذا فإن معالجة هذا الخلل وما يترتب عليه من مشاكل هو المدخل الصحيح لمعالجة قضايا السلم والأمن في العالم، وفي هذا السياق أكد ميتراني أن المؤسسات الدولية القائمة على أساس وظيفي وليس على أساس إقليمي هي الأقدر على معالجة مثل هذه المشكلات.

ثالثاً : للتغلب على الصعوبات السياسية التي تكتنف عملية بناء المؤسسات الرامية إلى تحقيق التعاون الدولي، يتعين الفصل بين القضايا الفنية والقضايا السياسية، وافترض أن مثل هذا الفصل ممكن من الناحية العلمية، واقترح البدء بتحقيق التعاون في المجالات الفنية.

وقد حاول أرنست هاس من خلال طرحه لما يسمى بالوظيفية الجديدة المزاوجة بين النظرية الوظيفية ونظرية التكامل. وركز على أن إنشاء مؤسسات مركزية إقليمية تستطيع أن تلعب دوراً بناء على خدمة أهداف التكامل. ويرى هاس أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا، ولكن لا يمكن أن يتم في ظل خبراء وفنيين بل في ظل قيادات سياسية. ويعني ذلك أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعد أنه من غير الممكن أن تتعاطى فيها بنجاح وفعالية بشكل فردي، وإنما عن طريق إنشاء مؤسسات أو منظمات إقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات، ويرافق ذلك توسع عملية التكامل الإقليمي لحل القضايا على المستوى الإقليمي (حتي، ٢٧٩).

وستركز الدراسة على المدخل الوظيفي باعتبار أن المعضلة الرئيسية التي يواجهها النظام العربي لا تكمن في المشروعات العربية، أو عدم وجود خطط طموحة للتكامل الاقتصادي والاجتماعي، وإنما تكمن بشكل أساسي في عدم القدرة على بناء مؤسسات قومية تتوافر لها مقومات الثبات والاستقرار والفاعلية.

ولن تغفل الدراسة المنهج الذي يركز على ضرورة تفعيل دور الجامعة العربية من خلال تعديل ميثاقها ومعالجة الثغرات التي يعاني منها باعتبار أن الجامعة كمنظمة إقليمية قومية، الوعاء الذي من المفروض أن تتجمع فيه الإرادة العربية، لعلها تكون قادرة على رفع الأخطار ومواجهة التحديات الكبيرة، أو المساهمة في تكوين موقف عربي جماعي يتسم بالقوة ويتصدى لمثل هذه المخاطر (الرشدان، ١٩٩٨م، ٨).

وفي ضوء ما سبق انقسمت الدراسة بالإضافة إلى المقدمة والإطار النظري إلى ثلاثة فصول وخاتمة هي :

الفصل الأول : ويشتمل على مناقشة الأسباب والعوائق التي أدت إلى عدم تحقيق العمل العربي المشترك لأهدافه المأمولة .

الفصل الثاني : ويعالج موضوع المتغيرات الدولية والإقليمية والواقع العربي الراهن .

الفصل الثالث : ويبين المداخل والآليات المطروحة لتدعيم العمل العربي المشترك وتجاوز معوقاته .

الخاتمة : ويتم خلالها إبراز نتائج البحث والتوصيات في مجال تدعيم العمل العربي المشترك .

الفصل الأول

معوقات العمل العربي المشترك

١ . ١ دور القوى الخارجية والعمل العربي المشترك .

١ . ٢ العمل العربي المشترك والتبعية الاقتصادية .

١ . ٣ العمل العربي المشترك والصراع العربي ـ الإسرائيلي .

١ . ٤ العمل العربي المشترك والمعوقات المؤسسية .

الفصل الأول

معوقات العمل العربي المشترك

مرت سنوات طويلة على بدء انتظام العمل العربي المشترك في مؤسسات متعددة منذ قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، وما تبع من إبرام معاهدات واتفاقيات مختلفة تنظم أساليب العمل العربي المشترك في الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية وغيرها.

وعلى الرغم من تعدد صيغ العمل العربي المشترك الأهلية والحكومية، ووجود العديد من الاتحادات والمنظمات المختلفة التي تشرف وتدير هذا العمل (مطر وهلال، ١٦٦). إلا أن مسيرة العمل المشترك في إطار هذه الاتحادات والمنظمات قد تعرضت من قبل الكثير من الدارسين والمهتمين للانتقاد واستعراض السلبيات، التي تبين مدى عجز معظم التجارب عن تحقيق الأهداف والطموحات التي وجدت من أجلها مثل هذه المؤسسات.

ويمكن القول بأن العمل العربي المشترك بعد الخبرة التي مر بها خلال نصف القرن الماضي، ولا زال يعاني الكثير من الإحباط إذ تعرضت مسيرة هذا العمل إلى صعوبات وأزمات كثيرة وحادة حتى أضحى في كثير من الأحيان غير قادر على الوصول إلى مستوى الطموح العربي المنشود في تحقيق الأهداف والمصالح العليا للأمة العربية، وجعلها قادرة على مواجهة التحديات والوقوف على قدر المنافسة والتهديدات التي يتعرض لها باستمرار، بل إن تمسك الإرادات الوطنية في الدول العربية بسيادتها الكاملة وعدم التخلي عن جزء منها لصالح العمل العربي المشترك، قد أدى إلى تكريس التنافر والتجزئة وتبعثر الجهود وحلول النكسات والنكبات في أرجاء الوطن العربي.

ولا شك في أن المعوقات والمشكلات التي تواجه العمل العربي المشترك عديدة ومتداخلة مع بعضها البعض، ومنها ما يمتد إلى الإرث الاستعماري وما تركه من مشكلات تتمحور حول التخلف والانعزال والإقليمية والتجزئة، إضافة إلى عوامل خاصة بكل دولة عربية على حدة. إلا أن جميع هذه العوامل والمعوقات تتضافر معا لتشكل حائلا في وجه أي تقدم يمكن أن يحدث في مجال العمل العربي المشترك. وقد اختلفت الآراء حول أسباب تعثر العمل العربي المشترك، فبعض الآراء ركزت على العوامل الداخلية، وبعضها ركز على العوامل الخارجية، بينما ركزت آراء أخرى على الجوانب المتعلقة بمؤسسة العمل العربي المشترك (جامعة الدول العربية) وغيرها، وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب التي أسهمت في إعاقة العمل العربي المشترك:

١ . ١ دور القوى الخارجية والعمل العربي المشترك

يقصد بالقوى الخارجية مجموع القوى الأجنبية، وبخاصة الدول ذات النفوذ الموجود خارج الوطن العربي، والتي تشكل البيئة الخارجية للمنطقة العربية. إذ يمثل دور هذه القوى ويشكل أساساً في جملة الإجراءات والمواقف العادية التي تتخذها الدول المتقدمة نحو مساعي وجهود الدول العربية في إقامة التعاون والتنسيق على أسس واقعية، إن هذه الدول الغربية المتقدمة تسعى بصورة مستمرة إلى إحباط أي توجه عربي جاد، يهدف إلى تعزيز العمل العربي المشترك، لأن هذه الدول تعتقد أن أي تعاون عربي قائم على أسس فعالة سوف يؤدى إلى حدوث أضرار سليبة في مصالح القوى الخارجية.

ويمكن الإشارة إلى أن الدول الغربية والولايات المتحدة في مقدمتها، وهي الدول التي تهيمن على النظام الدولي الراهن ولو في الجانب الاستراتيجي على الأقل، ترى أن تبني الدول العربية لأي توجه يهدف إلى تعزيز التعاون بينها، وتفعيل العمل العربي المشترك يؤثر سلباً على نفوذها ومصالحها في المنطقة العربية. ومن هنا فإنها ترفض التعامل مع الدول العربية كوحدة أو مجموعة، بل تتعامل معها بصورة انفرادية وانتقائية، وكذا تفعل معظم الدول الغربية في تعاملها مع العرب.

ومن المعروف أن الوطن العربي تعرض عبر تاريخه الحديث لتأثير الدول الغربية وغيرها من القوى الأجنبية، بشكل واضح وصريح من خلال الصراع الذي خاضته ضد الدول العربية، أو من خلال الصراع والتنافس بين القوى الأجنبية ذاتها داخل المنطقة العربية (إبراهيم، ١٩٨٦م). ومهما اختلفت طبيعة الصراع إلا أن هدفه في جميع الحالات هو إخضاع المنطقة لسيطرة الأجنبي ونفوذه من أجل إضعاف الإرادة السياسية العربية، وتعميق النظرة القطرية، وإجهاض كل محاولات التنمية بما يؤدي في المحصلة إلى تبعية الدول العربية لهذه القوى الأجنبية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبشكل يجعلها تتأثر بالتغيرات التي يتعرض لها اقتصاد القوى الأجنبية، وقد أدى ذلك إلى اعتماد الدول العربية على استيراد معظم ما تحتاج إليه من أوروبا الغربية والولايات المتحدة (عبدالحي، ١٨٧م، ٦٩ - ٧٠).

وكذلك أدت المحاولات الأجنبية إلى تأجيج بؤر الصراع والتوتر في المنطقة العربية ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وقد حال ذلك دون الاهتمام بكيفية تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك،

ومواصلة دعمها ورفدها بمقدرات النمو للاطلاع بمهمتها بالشكل الذي يعود بالفائدة على الدول العربية (صالح ويتم، ١٩٨٨م).

وبغية المحافظة على مصالحها وتحقيق أهدافها في المنطقة العربية، فقد أمعنت القوى الأجنبية في دراسة أوضاع المنطقة والتخطيط لرسم التطورات الاقتصادية والاجتماعية بشكل يسهم في إخضاع معظم هذه التطورات والمشاريع لسيطرتها، وضمنت من خلال ذلك غاياتها في تجزئة الوطن العربي، عرقلة مؤسسات العمل العربي المشترك، عن النمو والقيام بواجباتها التي قامت أصلا من أجلها (عبدالحي، ١٩٨٧م، ٦٩ ـ ٧١).

وفي سبيل إدامة الصراع، وترسيخ الفرقة والتباعد بين البلدان العربية، وتكريس التبعية والتجزئة لجأت القوى الأجنبية إلى استخدام أساليب مختلفة :

أ ـ منع أي محاولة جادة لتحقيق العمل العربي المشترك، والإسهام في زعزعة فكرة الإيمان بالأمة العربية الواحدة، حيث بذلت القوى الخارجية جهداً كبيرا في سبيل إجهاض التجارب الوحدوية العربية، وحاولت تشويه الفكر القومي العربي، وتقليص وإضعاف دور وحجم الدعوات القومية الوحدوية (٩١٨، وقد أصبح واضحاً أن الاستراتيجية التي تتبعها الدول الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل في هذا المضمار، تقوم على أساس ضرب كل محاولات التعاون والتقارب العربي والتشكيك في الجهود العربية المشتركة، من أجل هدم الأسس التي تقوم عليها هذه الجهود، لأن هذه الدول تخشى أن يتحول هذا التعاون إلى كيان سياسي واحد. ومن هنا فإن الدول الغربية وإسرائيل تقف في صف واحد لمواجهة أي توجه عربي نحو التعاون الذي يمكن أن يؤدي إلى إنجاز المشروع الكبير المتمثل بالوحدة العربية الشاملة (شفيق، ١٩٨٢م، ٦٤٠ـ٦٤٣).

ب ـ السعي نحو تعميق بؤر الخلاف والصراع بين الدول العربية، والعمل على تشجيع سياسة العزلة والقطيعة بين هذه الدول (محافظة، ٣٢ـ ٣٣)، ومحاولة استقطاب بعض هذه الدول إلى جانب الدول الغربية وربطها سياسيا واقتصاديا بسياساتها في هذا المجال، وذلك بحجة حماية الأمن والاستقرار للمنطقة. وتقديم المعونات الاقتصادية لتلك الدول بهدف تكريس وجود الدول القطرية، وإعاقة العمل العربي المشترك. ولا تتوانى الدول الغربية عن اللجوء إلى إثارة الفتن الطائفية والقلاقل، وتشجيع الأقليات على التميز بهوية معينة بقصد ضرب الوحدة الوطنية وإضعافها، وتكوين الانقسامات بين أبناء المجتمع الواحد.

ج ـ عدم السماح ببناء قوة عربية مؤهلة قادرة على حماية الأمن والمحافظة على الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية والتحديث في داخل بلدان الوطن العربي. بل إن القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة، ومن خلال برامج مراقبة ومتابعة تعمل على عدم تمكين الدول العربية من توفير السلاح النووي في الوقت الذي تمتنع فيه عن إيجاد أي نوع من الرقابة على إسرائيل، والإصرار على استمرار تسليحها وجعلها قوة متفوقة في المنطقة (مصطفى، ١٩٨٥م، ١٤٤ـ ١٤٥).

د ـ العمل على تكريس الخرائط الحدودية بين الدول العربية، ومحاولة إيجاد النزاعات والأزمات الحدودية بحجة السيادة القطرية، وذلك بقصد تعميق الخلافات العربية ـ العربية، بالإضافة إلى تقوية وتعزيز الولاءات القطرية وتعميقها لتكون حائلا قويا أمام العمل العربي المشترك الذي يؤدي إلى تكاملها وتوحيدها.

هـ ـ محاولة السيطرة على الثروات الطبيعية لاستثمار الفوائض المالية العربية في الدول الغربية، ثم إغراق الأسواق العربية بالسلع الاستهلاكية المصنوعة في الدول الصناعية، وربط الأسواق العربية بالأسواق الغربية بالمواثيق والمعاهدات التي تضمن مصالح هذه الدول.

ومن الواضح أن للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة مصالح حيوية في المنطقة العربية، ومن أهمها المحافظة على بقاء إسرائيل واستمرار تفوقها العسكري على جميع الدول العربية، وثم السيطرة على الثروة النفطية التي تتواجد في الوطن العربي من أجل تلبية احتياجاتها من الطاقة (الخمش، ١٩٩٧م).

وتجدر الإشارة إلى أن القوى الخارجية تلعب دورا هاما وتكون ضغوطاً مستمرة تعيق نجاح العمل العربي المشترك، بخاصة أن خطورة التدخل الأجنبي تكمن في أن القوى التي تتدخل هي قوى كبرى، ولها نفوذ وهيمنة على المجتمع الدولي، مما يجعلها قادرة وبصورة فاعلة على التدخل وإنشاء مراكز النفوذ والسيطرة للتحكم في مجريات الأمور وترتيبها داخل المنطقة.

ومن الأهمية بمكان التنبيه إلى أن استمرار القوى الخارجية في التدخل في شؤون المنطقة العربية أمر وارد، لأن هذه القوى تخشى توحد العرب وقوتهم، وبالتالي فإن أي خطوة باتجاه تعزيز العمل العربي المشترك، تعد خطوة سلبية تخل بمصالح هذه القوى في المنطقة، ولذلك يعد البحث عن العوامل التي تسهم في إحباط التدخل الأجنبي، والتقليل من تأثيره إلى أكبر حد ممكن أمراً حيويا وهاما يصب في مصلحة العمل العربي المشترك.

١ . ٢ العمل العربي المشترك والتبعية الاقتصادية

تعاني معظم اقتصاديات الدول العربية كغيرها من الدول النامية، ومنذ حصولها على الاستقلال من الارتباط باقتصاديات الدول الاجنبية وبخاصة الرأسمالية منها، وهذا يعني بشكل أو بآخر أن الاقتصاد العربي كان تابعاً للدول الأخرى، وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية أعلنت منذ بداية عهدها بالاستقلال أنها عازمة على إنهاء هذه التعبية الاقتصادية والاحتكارات التي تمارسها الشركات الأجنبية، وتخليص الموارد والثروات الوطنية من الاستغلال الأجنبي، وتحقيق التنمية المستقلة. إلا أنه مع مرور الزمن وبسبب الإنفاق الهائل على السلع الاستهلاكية، وعلى استيراد الأسلحة، وعدم القدرة على التمرد على قوانين السوق العالمية أصبح الاقتصاد العربي أكثر عرضة للاختراق الأجنبي مما كان عليه الوضع في السابق (عبدالحي، ١٠٦).

وخلال العقود الماضية ظلت الاقتصاديات العربية مرتبطة بعلاقات كثيفة مع الدول الصناعية. فقد أدى نمط الصناعة العربية إلى مزيد من الاعتماد على هذه الدول وبالتالي مزيد من الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي، وذلك من خلال استيراد الآلات والمواد الصناعية والتكنولوجيا والخبرات الفنية. كما تركزت الصادرات العربية المتمثلة في المواد الأولية على أسواق الدول الصناعية التي تسيطر على حوالي (٧٥٪) من التجارة الخارجية للدول العربية، وبطبيعة الحال فإن ذلك يكون على حساب التبادل التجاري بين الدول العربية (بالقزيز، ١٩٩٥م).

وقد تداعى التعاون العربي من مفهوم اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة في الخمسينيات والستينيات، إلى مفهوم استراتيجيات الحد الأدنى للعمل العربي المشترك وللاتفاقيات الثنائية في

الوقت الراهن. إن الاختراق الاقتصادي الأجنبي والتبعية الاقتصادية للدول الصناعية الغربية عن طريق ربط القوى الاقتصادي العربية بقوى السوق الرأسمالية يؤدي إلى تقييد حرية الإرادة العربية، ويجعل القرار العربي مرهوناً بإرادة هذه الدول مما يفضي إلى عرقلة مسيرة العمل العربي المشترك ويجعلها عرضة للتقلبات وفق رغبات الدول الصناعية الغربية، ويضعف كثيراً من إمكانيات الدول العربية التفاوضية وقدرتها على المساومة الجماعية في سبيل تحقيق أقصى إفادة ممكنة (دبلب، ١٩٩٧م، ٣١).

١ . ٣ العمل العربي المشترك والصراع العربي ـ الإسرائيلي

يعد الصراع العربي ـ الإسرائيلي أهم صراع شهدته المنطقة العربية خلال هذا القرن، وهو صراع يتسم بأنه صراع وجود وهوية ومصير. وتدخل فيه عناصر متشابكة تشمل الأرض والإيديولوجيا والعقيدة والحضارة، هذا بالإضافة لما تمثله الصهيونية من عدوانية وعنصرية واستعمارية. وقد استمر هذا الصراع منذ بداية هذا القرن، ونجم عنه قيام دولة إسرائيل على الأرض العربية عام ١٩٤٨م. وقد أدى هذا الصراع بسبب حدته واستمراه إلى حالة من عدم الاستقرار والفوضى التى أثرت بشكل مباشر على قدرة مؤسسات العمل العربي المشترك على النمو، وحالت دون وجود تقاليد في مجال العمل العربي المشترك (عبدلحي، ٧٢).

وانتشرت ظاهرة الاهتمام بمعركة المصير مع إسرائيل وتحرير الأراضي العربية المحتلة وذلك على حساب الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن الفكرة السائدة كانت أن جميع المقدرات يجب أن تسخر للمعركة وليس لأي شيء آخر. وظهر شعار لا صوت يعلو على صوت المعركة، مما أدى فعلا إلى الانصراف بشكل رئيسي نحو التعبئة والإعداد

لمواجهة إسرائيل وعلى الرغم من أن الصراع مع إسرائيل قد أسهم بشكل ما في إيجاد بعض مؤسسات العمل العربي المشترك مثل مشروع تحويل نهر الأردن، ومكاتب المقاطعة العربية، واتفاقيات الدفاع المشتركة، والقيادة العربية المشتركة وغيرها، إلا أن هذه المؤسسات لم تنجح في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها طيلة نصف قرن من الصراع، علماً بأن بعض الدول العربية قد تحملت أعباء كبيرة من أجل تعبئة الموارد لمواجهة الخطر الإسرائيلي ومثل هذا الفشل أدى إلى جعل هذه المؤسسات محل عدم اقتناع من قبل الشعوب (عبدالحي، ٧٤).

وقد دخل الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، الذي بدأ فيه العرب مفاوضات مباشرة مع إسرائيل أدت إلى توقيع اتفاقيات سلام بين أطراف الصراع ولا سيما مع منظمة التحرير الفلسطينية والأدرن. ولكن يبدو أن هذا الصراع لم ينته، وربما سيستمر لفترة طويلة لأسباب مختلفة من أهمها : أن الفكر الصهيوني فكر مسيطر يسعى إلى الهيمنة على الآخرين، وأن إسرائيل لا تريد الالتزام الحقيقي بقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بهذا الصراع، كما أن حكومة الليكود الإسرائيلية التي كان يرأسها بنيامين نتنيا هو من عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٩ كانت تسعى إلى تدمير عملية السلام بعد أن حصلت على الكثير من المكتسبات وحاولت التنصل من جميع الاتفاقيات والالتزامات التي وقعتها الحكومات الإسرائيلية السابقة (الظاهر، ١٩٩٨م، ٣٤).

إن انصراف معظم الجهود للإعداد لمواجهة إسرآئيل منذ قيامها عام ١٩٤٨م، والدخول معها في مواجهة عسكرية عدة مرات قد أدى إلى إلحاق خسائر فادحة بالمقدرات العربية طيلة فترة الصراع. ثم إن تعثر عملية السلام

منذ الإعلان عنها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، وعدم الوصول إلى سلام شامل وعادل سوف يؤدى إلى استمرار حالة من عدم الاستقرار في الوطن العربي مما يضعف مؤسسات العمل المشترك، وبخاصة وأن إسرائيل تبذل كل ما في وسعها لشق الصفوف العربية، ومنع أي تعاون عربي وذلك بالتعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال طرح المشاريع الاقتصادية مثل مشروع السوق الشرق أوسطية وغيرها من الأفكار التي تهدف إلى القضاء على كل مظاهر التعاون العربي. كما وأن إسرائيل ترفض التعامل مع المحيط العربي بصفته مجموعة واحدة، بل إنها ترفض التعامل مع الدول العربية كمجموعات، وتتعامل مع كل دولة بشكل انفرادي.

١ . ٤ العمل العربي المشترك والمعوقات المؤسسية

يتسم العمل العربي المشترك بالتداخل وعدم التنسيق في وظائف مؤسساته المختلفة المعنية بهذا العمل وربما كان ذلك نتيجة لحالة الازدواجية والتكرار في كثير من الاتفاقيات والمشروعات التابعة لهذه المؤسسات ولغياب المرجعية المركزية في العمل العربي المشترك. ويتضح ذلك من خلال الاتفاقيات التي أقامت هذه المؤسسات حيث تتضمن مواثيقها نصوصا تتسم بالتعارض والتداخل في الاختصاصات كما تعبر عن ضعف الإمكانات وعدم وضوح الدوافع والأهداف، ومثل هذه المعطيات أدت إلى الترهل والتراخي في قدرة هذه المؤسسات على النمو والإنجاز (الراوي، ٨١).

إن مؤسسات النظام العربي بشكل عام بما فيها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لم ينقل إليها أي جزء من السلطة من قبل الدول العربية، مما جعلها غير قادرة على أداء الوظائف التي من المفروض أن تقوم بها. إذ أن

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هي مجرد جهاز إداري، ولا يوجد لها سلطة أو صلاحيات سياسية. إن ميثاق الجامعة لم يستطع إيجاد أدوات أو آليات مناسبة لضمان التزام الدول بتنفيذ ما وقعت عليه أو ما وافقت عليه من قرارات.

ومن الواضح أنه منذ إنشاء المجلس الاقتصادي في بداية الخمسينيات، وجامعة الدول العربية تحاول إنشاء منظمات وهيئات عديدة، ولكن ذلك تم دون وجود أسس قانونية وتنظيمية تنظم العلاقة وتحددها بين هذه الأجهزة بعضها ببعض من وجهة، وتنظم علاقتها بالجامعة من جهة أخرى، مما أدى إلى عدم وجود تنسيق وعدم وجود تصور شامل للعمل العربي المشترك وأولوياته وأهدافه (البياتي، ١٩٩٨م، ١٠).

ومع أن الأجهزة والمنظمات التي تعني بالعمل العربي المشترك كثيرة ومتعددة، فإنها لم تحقق الحد الأدنى المطلوب في العمل العربي المشترك، إذ بقيت هذه الأجهزة بعيدة عن بعضها البعض، وتعمل بشكل انفرادي دون تنسيق، ولم توجد جهة مركزية رئيسية تقوم برسم السياسات وتخطط للعمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتشرف على تنفيذه (محمد، ١٩٩٠م، ٣٤).

كما أن مؤسسات العمل العربي المشترك لم تتمتع بصلاحية إصدار قرارات ملزمة، ذلك أن إلزامية القرارات مرتبطة بطبيعة التنظيمات التي لا تملك سلطة تفوق سلطة الدول الأعضاء. كما أن إلزامية القرارات مرتبطة بمدى الشعور بالمسؤولية من قبل الجهات التي تمتنع عن تنفيذ القرارات التي سبق أن صادقت عليها الجهات التشريعية المختصة وتتأثر المسألة أيضاً بمجموعة عوامل تتعلق بطبيعة العلاقات بين الدول الأطراف ومدى اقتناعها

بالتنظيمات المشتركة (الراوي، ٨٠) وقد أسهمت هذه الأوضاع في تدني مستوى العمل العربي المشترك وقصوره عن تحقيق التكامل العربي .

وهناك أسباب أخرى تسهم في تعثر العمل العربي المشترك نذكر منها :

أ ـ اختلاف النظم الاقتصادية المتبعة في الدول العربية، إذ من غير المنظور تحقيق تكامل اقتصادي بين دول ذات أنظمة اقتصادية مختلفة. فقد يؤدي التباين في مستويات التطور الاقتصادي وبين النظم الاقتصادية إلى تناقض في المصالح القطرية، وكذلك فإن التفاوت في الحجم والإمكانات المادية أسهم في تخوف الدول الصغيرة من أن يؤدي العمل المشترك إلى ضياع كيانها والتقليل من شأنها من قبل الدول الكبيرة.

ب ـ اعتماد العمل العربي المشترك على المؤسسات الحكومية الرسمية، وغياب المؤسسات الشعبية عن المشاركة في تطوير العمل العربي المشترك، مع أنها قوى مهمة في تنمية وتطوير العمل العربي المشترك.

ج ـ تفضيل الدول العربية التعاون الثنائي أو الإقليمي المحدد الذي يحول دون التوسع في العمل العربي المشترك على المستوى القومي الشامل.

د ـ غياب التصور الشامل الذي يحدد الأهداف والبرامج الزمنية للتنفيذ بشكل واضح الأمر الذي أدى إلى عجز الفنيين عن تقديم توصيات محددة، كما انعكس في عدم وضوح الأهداف المرحلية. ولهذا فإن اتفاقيات العمل العربي المشترك كانت تنقصها صفة الشمولية والإلزام منذ قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م (شقير، ١٩٨٦م، ٧٦٥).

الفصل الثاني

المتغيرات الدولية والإقليمية والواقع العربي الراهن

٢ . ١ الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية .

٢ . ٢ الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي .

الفصل الثاني

المتغيرات الدولية والإقليمية والواقع العربي الراهن

يتأثر الوضع العربي في الوقت الراهن بجملة من الأحداث الكبرى، التي حدثت على الصعيد الكوني منذ مطلع هذا العقد، إذ أن هذه الأحداث تنطوي على تحول كبير في مجرى العلاقات بين الدول والشعوب، وهي تمثل مرحلة جديدة تختلف عن المرحلة التي عاشها العالم خلال الفترة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية هذا العقد.

وقد ارتبط النظام الدولي منذ مطلع التسعينيات بعدد من التطورات، كان أبرزها انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، واندلاع حرب الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وانخراط الكثير من دول العالم في سلسلة متصلة من التجمعات الاقتصادية الضخمة، وما صاحب ذلك من اتجاه نحو القطبية الواحدة والنظام الاقتصادي الأحادي، وغيرها من المتغيرات التي أسهمت في ظهور فجر نظام عالمي جديد.

وفي ظل هذا النظام الذي طرح على هامش هذه التطورات يمكن الحديث عن متغيرات جديدة في العلاقات الدولية (سعيد، ١٩٩٤م، ٣٥-٣٧):

١ - التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، التي أصبحت تشكل ثورة جديدة بكل المقاييس يطلق عليها اسم الثورة الصناعية الثالثة، وقاعدتها الأساسية توجد في مجال الفضاء، والمعلومات، والعقول الإلكترونية، والهندسة الوراثية. وتعتمد هذه الثورة على التدفيق اللامتناهي للمعلومات والأفكار. وقد أحدثت ثورة التكنولوجيا والمعلومات في

مجالاتها المختلفة تغييراً جذرياً في حياة الأفراد والجماعات، وطرق الإنتاج وأساليب السوق بشكل مباشر على بناء القوة والسلطة في العالم.

٢ ـ بناء القوة والسلطة في العالم، إذ أن الجديد الذي تأثر بالثورة الصناعية هو طبيعة نظام القطبية حيث كان يتم التعرف على القطبية في السابق من خلال القوة والسلطة بين دول أو تكتلات وأحلاف، وكلها جميعاً كانت تسعى إلى فرض السيطرة والهيمنة من خلال استخدام القوة أو التلويح بها ضد الأطراف الأخرى، فقد كان جوهر القطبية هو الهيمنة وأداتها القوة المسلحة.

أما القطبية في الوقت الراهن فيمكن التعرف عليها من خلال سيادة شبكة واسعة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الدولي، وتمثل هذه الشبكة بشكل أساسي النظام الرأسمالي الذي يشمل قوى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان. وهذه الدول يوجد بينها اندماج من خلال شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات مثل : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة الطاقة الدولية، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهناك أيضا قمة الدول الثماني الصناعية، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار.

وفي ضوء المعطيات السابقة فإن القوة والسلطة لم تعد موزعة حسب الإمكانات العسكرية وحدها، وإنما وفقا للإمكانات التكنولوجية والاقتصادية أيضاً.

٣ـ جدول الأعمال أو الأجندة والمهمات التي يريد تحقيقها، والتي ترتبط بما سبق ذكره من متغيرات، فقد احتلت الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والتضخم وأسعار العملات وأسواق المال، وحواجز التجارة والاستثمار، ومشكلات البيئة والاتصال العالمي الأولوية على جدول أعمال النظام الجديد بدلا من الحرب الباردة، وسباق التسلح والصراعات الإقليمية.

وكما يقول أحد الباحثين فإن هذه المتغيرات السابقة تفرض الحديث عن نظام عالمي جديد في أركانه وتفاعلاته، يختلف عما كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة، ولكن دول العالم لم تتأثر بشكل متساو بهذه المتغيرات. ولذلك فإن الكثير من الدول النامية ما تزال تعيش آلام مرحلة بناء الدول القومية في تفاعلاتها الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن مشاركتها محدودة أو معدومة في مسألة الاعتماد المتبادل (سعيد، ١٩٩٤م، ٣٧ـ٣٨).

وعلى الرغم من أهمية المتغيرات الثلاثة التي طرحت سابقا، إلا أن هناك بعض مظاهر للتحولات الراهنة في العلاقات الدولية لا تتفق مع هذه المتغيرات من أهمها (سعيد، ١٩٩١م، ٢٣٤ـ٢٣٥):

١ ـ إن حرب الخليج أثبتت استمرار أهمية الأمن القومي، والسعي نحو القوة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢ ـ إن المنافسات الشديدة التي تتم بين الدول الصناعية، مثل اليابان والولايات المتحدة وأوروبا الغربية، تنسجم إلى حد كبير مع مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

وبالتالي يمكن القول إن التحولات العاصفة في النظام الدولي لا تسير في اتجاه واحد، بل في اتجاهات متعددة ومتضاربة، ولا توجد حتى الآن

نظرية شاملة يمكن من خلالها تفسير الظواهر المتعارضة للتحولات الراهنة في النظام الدولي (سعيد، ١٩٩١م، ٢٣٦).

والسؤال المطروح ما هو موقع الوطن العربي من النظام الدولي في ضوء المتغيرات المتسارعة التي تفرض نفسها على المجتمع الدولي، بما فيها المنطقة العربية ؟ ومما لاشك فيه أن العرب معنيون بهذه التحولات لأسباب متعددة من أهمها (بلقزيز) :

١ ـ تسعى القوة المهيمنة على المجتمع الدولي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في المنطقة العربية : تحرير النفط العربي من السيطرة العربية، وضمان تدفقه إلى هذه القوى بيسر وسهوله، وتجريد المنطقة من السلاح، وعدم السماح للعرب حتى من محاولة الحصول عليه، ثم تكريس عملية السلام مع إسرائيل والعمل على قبولها كدولة طبيعية في المنطقة.

٢ ـ إن الصراعات بين دول الشمال الفاعلة في النظام الدولي، يمكن أن يحسم جزء كبير منها بالنفط العربي، بمعنى أن المنتصر من هذه الدول سوف يحاو ل وضع يده على هذا النفط من حيث التحكم بأسعاره وكميات إنتاجه.

٣ ـ إن المياه العربية ستكون عرضة للانقسام الإقليمي داخل المنطقة، ومن هنا فإن الزراعة تبعا لذلك ستكون عرضة للانكماش والتقلص مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الغذاء.

٤ ـ إن الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، التي في طريقها لأن تحكم العلاقات التجارية، سوف تضع الصادرات العربية في متحف السوق. كما أن موقف أوروبا الحازم في مراقبة الهجرة إليها ستضع قيوداً كثيرة على هجرة العمال، بالإضافة إلى أنها ستعيد أعدادا كبيرة من هؤلاء

العمال المهاجرين من الغرب إلى بلادهم. والواقع أن موقع العرب في ظل الأوضاع الدولية الراهنة يتسم إلى حد كبير بالغموض والخضوع لوضع عدم الوفاق، وعدم وضوح الرؤية، ويمكن الاستدلال على هذا الوضع من خلال عدد من المؤشرات (سعيد، ١٩٩١م، ٢٣٦-٢٣٨):

أ -أدى انهيار نظام القطبية الثنائية وزوال الاتحاد السوفيتي، إلى إغلاق منفذ هام أمام الفرص التي كانت متاحة للعرب. إذ أنه على الرغم من الصعوبات والمشكلات التي واجهتها الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال، وخلال مرحلة الحرب الباردة، إلا أنها استطاعت أن تستثمر جزءا من هامش الحركة الذي كان متاحا في تنمية مكانة وسيطة للعرب في هذا النظام. فقد أتاحت القطبية الثنائية لبعض الدول العربية في المناورة وحرية الحركة في المجال الدولي، إذ كان ممكنا تحت شعار عدم الانحياز أن تقوم بعض الدول العربية بتأليب إحدى القوتين العظميين على الأخرى لتحقيق أهدافها (كروان، ١٩٩٤م، ١٠).

لقد نجحت بعض الدول العربية في ولوج مضمار الصناعة التى أتاحتها الثورة الصناعية الأولى والثانية، ونجحت كذلك الدول العربية المصدرة للنفط في التخلص من نمط العلاقات القائمة علي العقود الامتيازية للشركات السبع العملاقة. ولذلك يمكن القول بأن نظام القطبية الثانية على الرغم من أنه لم يكن كله خيراً للعرب، إلا أنه أتاح للعرب نسبياً فرصة لتحقيق استقلالهم وتنمية قدراتهم العسكرية. ولكن ذلك لا ينفي بأن هذه النظام قد ألحق الضرر بالكثير من مصالح العرب السياسية وجعلها ضحية التنافس والحرب الباردة بين الشرق والغرب.

ب ـ إذا كان هامش الحركة قد انخفض، وكذا الفرص المتاحة للعرب في ظل القطبية، فما تزال هناك فرص جديدة يمكن أن تظهر مع إمكانية بروز المنافسات بين الكتل الغربية الكبرى، ولكن يبدو أن هذه الفرص لا زالت محدودة حتى الآن في ضوء الهيمنة الأمريكية المنفردة علي العالم، وتبعية أوروبا الغربية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هذه الفرصة لا تزال محصورة في المجال الاقتصادي فقط، ومع ذلك فإن هناك إمكانية كبيرة لتوسيع هذه الفرص مع الازدياد المستمر في نمو القوة الأوروبية واليابانية، ولا سيما في الميدان الاقتصادي، إذ أن تكوين كتل تجارية متنافسة في الجزء الصناعي المتقدم من العالم وتضييق فرص النمو المتاحة أمام كل من هذه الكتل الأخرى يزيد من أهمية الأسواق العربية.

ج ـ تدهور المكانة النسبية للاقتصاديات العربية على مستوى الاقتصاد العالمي، إذ تعرضت لتدهور شديد خلال عقد الثمانينات. وما زالت تتعرض للتدهور في هذا العقد، إذ هبط نصيب الصادرات العربية من إجمالي صادرات العالم من (٦ , ٥٧٪) عام ١٩٨٣ إلى (٩ , ٣٪) عام ١٩٨٩، وهبط نصيب الواردات العربية من إجمالي واردات العالم من (١ , ٧٪) إلى (٣ , ٣٪) بالمقارنة بين العامين المشار إليهما.

كما نلاحظ أن مستوى أداء الاقتصاديات العربية خلال السنوات الأولى من هذا العقد قد تراجع، إذ انتقل المنتوج الداخلي العربي من (٤٦ , ٢٪) عام ١٩٧٥ إلى (٦٤ , ٤٪) من مجموع المنتوج الداخلي العالمي عام ١٩٨٠، ولكن هذه النسبة تراجعت إلى (٢ , ٢٪) عام ١٩٩٠م، و(٦٣ , ١٪) عام ١٩٩٢م (قيسرة، ١٩٩٥م، ٢٤).

ومن غير المتوقع أن تعود الاقتصاديات العربية إلى مكانتها في الاقتصاد الدولي، إلا إذا استطاع العرب الدخول إلى مضمار الثورة التكنولوجية الهائلة، من أجل تطوير القاعدة الصناعية التكنولوجية العلمية لاقتصاداتها، لتصبح قادرة على المنافسة في الحلبة الدولية والإقليمية.

د ـ لقد أدى فشل العرب في الدخول إلى مضمار أغلب فروع الثورة الصناعية الراهنة، إلى تخلف تكنولوجيا الدفاع العربية، وعدم السماح لدول المواجهة العربية، بالوصول إلى وضع التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل التى استطاعت أن تستثمر التقدم الهائل لتكنولوجيا الدفاع الأمريكية. فقد عملت القوى الغربية على استبعاد العالم العربي من عملية تقسيم العمل الدولي، وحرمانه من فرصة توطين فروع الثورة الصناعية، مما أدى إى الإضرار بالأمن القومي العربي، وجعله عرضة للاختراق بسبب عدم توفر أدوات الردع العسكري.

هـ ـ لقد نجم عن العوامل التي أشرنا إليها سابقا هبوط تلقائي لمكانة العرب في النظام الدولي، وهي في المكانة التي تقوم في الأصل على القدرة التكنولوجية والتنظيمية، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة. ومما أدى إلى زيادة خطورة ذلك على العرب، فرض الرقابة على المنافذ المتاحة أمام العرب عموما لسوق التكنولوجيا العسكرية المتطورة. إن تعاظم الفجوة في مجال التكنولوجيا العسكرية يؤدي إلى ازدياد المخاطر والتهديدات لأمن الدول العربية من قبل القوى الكبرى المالكة لهذه التكنولوجيا، أو حتى من جانب القوى الإقليمية مثل إسرائيل التي أتيحت لها فرصة

الحصول على تكنولوجيا الدفاع وأنظمة التسليح التي ما زالت في طور التجريب والتطوير.

و - ومما يزيد في تردي الوضع العربي هيمنة ما يسمى بالعولمة، إذ أن أمواجها قد باتت تطرق أبواب الوطن العربي، وأصحبت أمرا لا مفر منه، وليس أمام العرب خيار بإزائها، إن اختراق العولمة تهديد فعلي للمنطقة العربية، ولا يعتقد بأن الدول الكبرى سوف تترك مجالا للدول الصغيرة لحماية نفسها بحجة السيادة والقرار المستقل، ويبقى السؤال كيف تستطيع الدول العربية أن تتعامل مع البيئة التجارية العالمية الجديدة التي تفرضها سياسة العولمة ؟ أصبحت هذه الاتفاقية شراً لا بد منه إذ وقعت معظم دول العالم عليها.

إن دخول معظم دول العالم في هذه المنظمة، يعني هيمنة نظام اقتصادي عالمي أحادي، هو النظام الرأسمالي الذي يفرض الدخول في علاقات غير متكافئة تكون الدول المتقدمة هي المستفيد الأول منها، بينما تكون الدول النامية ومنها الدول العربية هي أكثر المتضررين بسبب ممارسة الدول الغنية الاستغلال والسيطرة، وآليات التبعية بأساليب وأدوات جديدة (الشاذلي، ١٩٩٥م، ٩١-٩٢). وإن أبرز ما يمكن أن يشار إليه بصدد تأثير النظام الدولي الجديد، باعتباره صياغة نمطية للعلاقات الدولية على المستوى العالمي، إنه له تجسيدات وتجليات عملية في المنطقة العربية. إذ أخذت هذه المنطقة تتعرض لهذه المتغيرات الجديدة على شكل مخططات ومشروعات متعددة، ومن أهم هذه المشروعات تغيير النظام الإقليمي العربي الذي كان سائداً منذ نهاية الحرب، واستبداله بنظام إقليمي جديد من خلال إحياء فكرة النظام الشرق أوسطي، الذي طرح بتخطيط وتدبير أمريكي-إسرائيلي، من أجل إعادة صياغة الترتيبات في المنطقة، بشكل يستهدف رفع الحواجز

السياسيةوالاقتصادية مع إسرائيل، وبما يحقق تطبيعا سياسيا وثقافيا واقتصاديا ومعنويا لعلاقاتها مع الدول العربية.

وتعود فكرة الشرق الأوسط إلى مطلع هذا القرن، إذ استُخدم مفهوم الشرق الأوسط منذ عام ١٩٠٢ من قِبَل مراسل صيحفة التايمز البريطانية الذي نشر سلسلة من المقالات بعنوان: «المسألة الشرق أوسطية»، وكذلك فقد أسس وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل عام ١٩٢٨، ما يسمى بـ إدارة الشرق الأوسط» للإشراف على الأردن وفلسطين التي وُضعت تحت الانتداب البريطاني في ذلك الوقت. وخلال الحرب العالمية الثانية قامت بريطانيا بإنشاء «مركز تموين الشرق الأوسط» وقيادة «الشرق الأوسط»، وكانت تشرف على مساحة غير محددة، تتسع وتضيق طبقاً لتطورات الحرب (مطر وهلال، ٢٦). ونتيجة لأهمية المنطقة ا لعربية ظلت المؤسسات السياسية والعسكرية الغربية تتعامل مع قضايا الأمة العربية على أساس أنها قضايا شرق أوسطية، وقد استخدمت طُرقاً كثيرة لتطبيق سياسات شرق أوسطية اقتصادية الاتجاه في بادئ الأمر لكي تتحول في المستقبل لخدمة أغراض سياسية وثقافية. ومن هذه المخططات النظام الإقليمي الشرق أوسطي المطروح على الساحة في الوقت الحاضر لكي يكون بديلاً عن الجامعة العربية والعمل العربي المشترك (الداود، ١٩٩٤م، ٢٦).

وقد جاء طرح هذا المشروع الشرق أوسطي بعد مبادرة مدريد-واشنطن التى بدأت في نهاية عام ١٩٩١، وتوقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويعبر هذا المشروع عن أهداف ثابتة في استراتيجية الولايات المتحدة والغرب تجاه المنطقة العربية. ومن هذه الأهداف: عدم السماح للدول العربية بتشكيل أي قوة سياسية أو اقتصادية على المستوى العربي، لأن مثل هذا التكامل في نظر الولايات المتحدة يمثل تهديدا لمصالحها

وللمصالح الغربية، ويفرض طوقا من العزلة على إسرائيل ويؤدي إلى إضعافها.

ويتجلى الارتباط القوي بين النظام الدولي الجديد ومنطقة الشرق الأوسط من ناحيتين مهمتين هما (سارة، ١٩٩٥م، ١٥٠) :

الأولى : وجود مصالح حيوية راهنة ومستقبلية لزعامة النظام الدولي الجديد في المنطقة.

الثانية : وجود إسرائيل، وهي الحليف القوي الذي يمكن الاعتماد عليه في حماية ورعاية تلك المصالح.

ولذلك فإن المشروع الشرق أوسطي، يكون بمثابة الوسيط المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب من ناحية، وبين دول الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

وتهدف القوى الأمريكية ـ الإسرائيلية التي تتبنى هذا المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية، أهمها (حنوش وآخرون، ١٩٩٧م) :

١ ـ ضمان دمج إسرائيل نهائيا في النسيج السياسي والاقتصادي في المنطقة، بعد إزالة الحواجز النفسية والعسكرية بينها وبين الدول العربية، وإلغاء المقاطعة العربية، وهو يرمي بالتالي إلى ربط الاقتصاديات العربية بالاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطورا وتقدماً.

٢ ـ إعادة تعريف الدور الحيوي لإسرائيل التي انتقلت من رديف استراتيجي لأمريكا خلال الحرب الباردة إلى وكيل تجاري وحضاري وقوة ردع ضد الإسلام في الوقت الراهن.

٣ ـ إلغاء المحددات القومية وصفات حرية المنطقة تاريخيا وثقافيا، وبالتالي إلغاء مؤسسات العمل العربي المشترك.

٤ـ وجود إسرائيل كدولة قوية وحاسمة في المنطقة، وتمثل مركزا قياديا مباشرا دون منافس، وذلك من خلال إقامة شبكة واسعة ومتشعبة من العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاديات الدول العربية، من شأنه أن يجعل كلفة الانفصال عالية جدا بالنسبة للعرب إذا رغبوا في الانفصال عن هذا النظام الجديد.

٥ ـ تأمين السيطرة على النفط والتحكم في إنتاجه، إذ يفترض المشروع أن تكون إسرائيل مركزا لتوزيع النفط والغاز العربيين في أوروبا الغربية.

٦ـ تكريس أنظمة وكيانات محلية ضعيفة وهشة تابعة للغرب ومستعدة لكل الشروط لتلبية الاستحقاقات التي تفرضها الولايات المتحدة.

ويذهب المشروع إلى الحديث عن الانتماء الشرق أوسطي في مقابل الانتماء إلى الدائرة الحضارية العربية والإسلامية، ويؤكد هذا المشروع على ضرورة تنمية التعاون الإقليمي وبناء سوق شرق أوسطية كاملة قادرة على أنقاض مؤسسات العمل العربي المشترك لأنها تعرقل مسيرة التعاون الإقليمي.

وقد تمخض المشروع الشرق أوسطي، عن إنشاء تنظيمات ترمي إلى فرض رؤية الأطراف الداعية إليه، وفي مقدمتها المؤتمرات الإقليمية التي سميت بالمؤتمرات الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث عقدت أربعة مؤتمرات على الترتيب: مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، مؤتمر عمان عام ١٩٩٥، مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٦، وأخيرا مؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧.

ومن مراجعة إعلانات المؤتمرات التي عقدت في سياق المشروع الشرق أوسطي، يتضح أن جميعها دعا إلى إرساء مناخ جديد يسمح بحرية التعامل الاقتصادي، والتبادل التجاري بدون حواجز، وإطلاق مبادرات إلى إرساء

مناخ جديد يسمح بحرية التعامل الاقتصادي، والتبادل التجاري بدون حواجز، وإطلاق مبادرات الاستعمار، وفق إطار إقليمي تندمج فيه إسرائيل مع البلاد العربية. ومن ضمن ما اشتملت عليه إعلانات المؤتمرات السالفة الذكر ما يلي (حسين، ١٩٩٧م، ٨٧ـ٨٨) :

١ ـ تحويل اجتماعات القمة السنوية إلى آلية للتعاون من خلال إنشاء الأمانة العامة الدائمة لقمة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢ ـ تحويل مجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية التى أعدت لمؤتمر عمان لهيئة دائمة.

٣ ـ إقامة مؤسسات إقليمية رئيسية تضم دولا من الشرق الأوسط وشمال أفريقية، مهمتها إضافة إلى التمويل تنسيق السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، التي سيقوم بها بنك التعاون الاقتصادي والتنمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤ ـ البدء في إقامة سلسلة من المؤسسات الإقليمية المختلطة تضم ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص من خلال :

ـ مجلس إقليمي لرجال الأعمال في الدول الأعضاء.

ـ اتحاد إقليمي للتعاون السياحي يضم وزراء السياحة.

٥ ـ تعزيز الشركات في القطاعين العام والخاص من داخل الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا وخارجها، لتشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية.

وفي المحصلة النهائية لهذا المشروع سيكون هناك نظام سياسي أمني، اقتصادي تسيطر عليه الولايات المتحدة وإسرائيل، وستكون الدول العربية تابعة لهذه الهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية.

أما المشروع الآخر الذي شهدته المنطقة العربية في خضم التنافس الأمريكي ـ الأوروبي للهيمنة على هذا المدى الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، فهو الشراكة الأوروبية المتوسطية أو الفضاء الأوروبي المتوسطي، كما يطرحه الأوروبيون باعتبار أن هناك تواصلا جغرافيا وعلاقات تاريخية وسياسية واقتصادية، بين أوروبا الغربية والجنوبية بصورة خاصة ودول جنوب وشرق المتوسط العربي خصوصا، تحتم قيام تعاون سياسي واقتصادي وثقافي فيما بينها لمصلحة الطرفين.

ومن المعروف أن الحوار العربي ـ الأوروبي بدأ في أعقاب حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، وكانت أولويات الأطراف المشاركة فيه مختلفة، فقد كانت أولويات الدول العربية تتجه نحو مطالبة أوروبا بتأكيد موقفها الداعم للقضايا العربية، وكانت أولوية الجماعة الأوروبية في الحوار هي ضمان تزويد أعضائها بالنفط وبأسعار معقولة (الرشدان، ١٩٩٨م، ٤٥).

وقد تعثر الحوار العربي ـ الأوروبي بل توقف رسميا عام ١٩٩٢، إذ سار الحوار من جهة أوروبا نحو السعي إلى إيجاد علاقات في موضوع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، ولكنه لم يلب الطموحات والتطلعات العربية، التي كانت تسعى إلى ربط التعاون الاقتصادي بموقف سياسي أوروبي، مؤيد للمطالب العربية بخصوص الصراع العربي ـ الإسرائيلي (الرشدان، ١٩٩٨م، ٥٧).

ويأتي طرح فكرة الشراكة المتوسطية بعد بدء عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، علما بأن التعاون الإقليمي عبر البحر المتوسط قد تضاءل إلى حد كبير قبل عقد قمة برشلونه للشراكة المتوسطية عام ١٩٩٥م، وكانت الدول الأوروبية قد بدأت في

عملية واسعة من أجل إعادة تقييم سياساتها مع الدول المجاورة لها والمؤثرة فيها، وبخاصة تلك الدول المطلة على شرق البحر المتوسط وجنوبه.

وتتطلع أوروبا من خلال طرح فكرة المتوسطية ومحاولة تخصيصها إلى هدف استراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقات المتوسطية في شكل منظمة على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتضم الدول العربية وغيرها من الدول المشاطئة لحوض المتوسط (دياب، ٢٧)، وثمة هاجسان أساسيان جعلا دول الاتحاد الأوروبي مهتمة بهذه الفكرة هما :

الأول : سياسي ـ أمني تجسد في إقامة منطقة أمن واستقرار في حوض المتوسط، والثاني اقتصادي تجسد في مشروع إقامة منطقة تبادل حر. والهدف الأساسي الذي تسعى أوروبا إلى تحقيقه من خلال هذه الشراكة هو الحفاظ على استقرار حدودها الجنوبية في جميع المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية. إذ أن التخلف الاقتصادي والأوضاع غير المستقرة في جنوب المتوسط تؤدي إلى خلق مشكلات معقدة تنعكس سلبا على دول شمال المتوسط من حيث الرخاء الاقتصادي والأمن الاجتماعي، والاستقرار السياسي فيها. ومن أهم هذه المشكلات ما يتعلق بتدفق هجرة الأيدي العاملة من دول شمال أفريقيا نحو دول أوروبا، والتطرف الذي قد يحمله هؤلاء إلى هذه الدول، وما يمكن أن يسببه من اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية (الرشدان، ١٩٩٨م، ٦٦ـ٦٨).

وقد انعقد مؤتمر برشلونة في ٢٧ـ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥، وضم وزراء خارجية الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وسبع دول عربية (المغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين)، وتركيا وإسرائيل ومالطا وقبرص، وقد استند إعلان

برشلونة الذي أقرته الدول المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية إلى ثلاثة جوانب أساسية هي :

أ ـ الشراكة الاقتصادية والأمنية .

ب ـ الشراكة الاقتصادية والمالية .

ج ـ الشراكة في الأمور الثقافية والاجتماعية والإنسانية .

ويتضح من إعلان برشلونة أن من أهم القضايا التي تم التركيز عليها في الشراكة ما يلي (حتي، ١٩٩٦م، ١٠٣) :

١ ـ مكافحة الإرهاب والمظاهر المختلفة لعدم الاستقرار، بالتعاون لمنع الإرهاب والتضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة ومكافحة مشكلة المخدرات .

٢ـ إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا والدول المتوسطية بشكل تدريجي حتى عام ٢٠١٠ .

٣ ـ إيجاد مناخ موات للاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين الشركات .

٤ ـ الاهتمام بقضية الهجرة في العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية، وخاصة فيما يتعلق بتدفق وضغط الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، والعمل على تحسين الأحوال المعيشية للمهاجرين بشكل شرعي .

وقد عدد البيان الهدف العام للشراكة، وهي جعل منطقة حوض المتوسط منطقة حوار وتبادل من نمو اقتصادي ـ اجتماعي مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر، وتعزيز أفضل السبل للتفاهم بين الثقافات باعتبارها عناصر أساسية للمشاركة .

وقد حرص الجانب الأوروبي أن يكون تعامله ثنائيا مع كل دولة عربية وجزأ المنطقة العربية إلى مناطق متباعدة المصالح ومتعددة الانتماءات .

ولذلك فقد سقط الطرف العربي من التصور الأوروبي، وحلت محله فكرة جديدة تقوم على افتراض أن منطقة جنوب المتوسط تتألف من ثلاثة فضاءات، يتمثل الأول بالفضاء المغربي، والثاني بالفضاء الخارجي، والثالث هو فضاء عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي (٥٨). ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي يريد التعامل مع الدول العربية المتوسطية، باعتبارها دولا، وليس من خلال علاقاتها مع النظام العربي الذي تمثله جامعة الدول العربية. وهذا ما يفسر حضور أعضاء الاتحاد الأوروبي جميعهم مؤتمر برشلونه، وأكثرهم غير متوسطي، بينما لم يحضر بقية أعضاء جامعة الدول العربية غير المتوسطية. وهذا ما يثير مسألة تعامل الدول العربية بصورة فردية في مواجهة تكتل اقتصادي دولي فائق القدرات، الأمر الذي يسهل للأخير فرصة تمرير شروطه ومصالحه الخاصة.

وهناك جدل واسع في المنطقة العربية حول أفضل الترتيبات الإقليمية التي تتجاوز الفضاء العربي في ظل التطورات الإقليمية والعالمية الجديدة، وانتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية الكبرى.

٢ . ١ الاعتماد المتبادل والتكتلات الاقتصادية

لقد أدركت الدول الصناعية والمتقدمة أهمية الاعتماد المتبادل بين الدول وتبنت الدول الصناعية السبع الكبرى سياسة تقوم على مسايرة الشركات المتعددة الجنسيات في اتجاه خلق سوق واحدة، وإطلاق العملية الاقتصادية الدولية عبر الحدود (الشاذلي، ٨٨ـ٨٩). واتجهت هذه الدول كذلك نحو الدخول في تكتلات تجارية واقتصادية كبيرة لمواجهة المشكلات الاقتصادية. وقد ازداد الاهتمام بهذه التكتلات لمسايرة الاتجاه العالمي نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية، مع ما يصاحبه من رفع للقيود

وإجراءات الحماية على أنواعها، وكذلك لمواجهة التحديات التي يفرضها القرن الحادي والعشرون بعد أن أصبح واضحا أن الاقتصادات الصغيرة لم تعد قادرة على المنافسة لعدم فعاليتها، بل أنه لم يعد لها مكانة على خريطة العالم الاقتصادية أو السياسة (غليون، ١٧).

وهكذا فإن معظم الدول الصناعية سلكت طريق الإصلاحات الاقتصادية الداخلية بتطبيق برامج تسعى إلى تقليص النفقات العامة وتحقيق التوازنات الاقتصادية، ولكنها أيضا تجاوزت ذلك بالمبادرة إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية. ويشهد العالم في الوقت الراهن اتجاها نشطا نحو قيام تكتلات اقتصادية وإقليمية، وذلك من قبيل استعداد الدول الصناعية الكبرى والوسطى والصغيرة في أوروبا وآسيا لمواجهة السوق العالمية أو العولمة (غليون، ١٧).

وبعد أن أصبحت هذه الدول محمية بتكتلات اقتصادية ضخمة، دخلت في مفاوضات (الجات) التي تعد أداة لضبط وتنظيم حركة التجارة العالمية بين الدول والتكتلات. ومن خلال عضويتها في هذه التكتلات سعت الدول إلى الدفاع عن مصالحها في هذه المفاوضات من أجل فرض الشروط التي تلائمها في مسار تحرير التجارة الدولية، وهكذا عززت الدول الصناعية مواقفها، وضمنت تقاسم السوق العالمية الجديدة فيما بينها، والحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع في السوق الموحدة (علي، ١٩٩٦م، ١٠٣).

وتعرف التكتلات الاقتصادية بأنها مجموعة من الأقطار، سواء كانت متجاورة أو يضمها إقليم واحد، تدخل في اتفاق فيما بينها يقضى بتقليل أو إلغاء القيود فيما بينها، وليس مع غيرها، بشأن حركة السلع والموارد والعمال

عبر حدودها الدولية، وتعمل باتجاه توحيد جزئي أو كامل، أو تنسيق بين سياساتها الاقتصادية في جوانبها المختلفة (حتي، ١٩٩٥م، ٩).

ومما يؤكد على بروز التكتلات الإقليمية النشاطات التي تتم في هذا السياق انعقاد الكثير من المؤتمرات بهذا الشأن. ففي ١٠/ ١٢/ ١٩٩٤ عقدت في مدينة ميامي في الولايات المتحدة قمة الأمريكيتين التي ضمت رؤساء أربع وثلاثين دولة، وهدفت إلى تشجيع الاندماج الاقتصادي في القارة الأمريكية، وفي تشرين الثاني عام ١٩٩٤ عقدت قمة جاكرتا لزعماء منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا والباسفيكي (APEC)، واتفق المؤتمر في البيان الختامي على تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الحر والمفتوح في منطقة آسيا والباسفيكي بحلول عام ٢٠٢٠. وعقد في تموز عام ١٩٩٤ الاجتماع الأول للمنتدى الإقليمي للأسيان، وكان الهدف مناقشة قضايا الأمن الإقليمي. وكذلك الاجتماع الوزاري المشترك الحادي عشر للاتحاد الأوروبي والأسيان الذي عقد في أيلول عام ١٩٩٤ في ألمانيا، بهدف مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. هذه الاجماعات تمثل انعكاسا لنشاطات التكتلات الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (دياب، ٣٨).

ومن أبرز التكتلات الاقتصادية ذات الطابع الإقليمي ضمن النظام العالمي الراهن (الكيلاني):

- الاتحاد الأوروبي في مطلع عام ١٩٩٤، دخلت اتفاقية المنطقة الأوروبية الاقتصادية إلى حيز النفاذ، وتشمل ١٩ دولة أوروبية تضم حوالي ٣٨٠ مليون نسمة. ومجال النفوذ الحيوي لهذا التكتل يمتد إلى أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا، مما يجعلها أكبر كتلة تجارية في العالم من حيث الطاقة الاستيعابية أو القدرة التصديرية.

ـ اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) ووقع مشروع الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في شهر كانون الأول ١٩٩٢ لإنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ويمتد المجال الحيوي لهذا التكتل ليشمل أمريكا الوسطى والجنوبية.

ـ منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) الذي ضم ١٨ دولة من حوض المحيط الهادي، ويهدف إلى إقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠٢٠، وتمثل الدول الثماني عشرة المذكورة (٤٠٪) من التجارة العالمية.

ـ المحاولات اليابانية لإقامة تجمع مشابه في شرق وجنوب آسيا يضم تجمع الأسيان (ASEAN) وهي : أندونيسيا، تايلاند، الفيلبين، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، وكذلك النمور الأربعة : تايوان، كوريا الجنوبية، هونج كنج، وسنغافورة ويهدف إلى إقامة سوق إقليمية موحدة ومجال حيوي اقتصادي يفتح الآفاق أمام الاقتصاد الياباني الطامح إلي القيام بدور أنشط في السياسة الدولية.

إن التكتلات الاقتصادية آخذة في تعاظم نشاطاتها على المستوى العالمي، ولا بد من أن تلقي بظلالها الكثيفة على الاقتصادات العربية المفككة، ويعني ذلك أن الأسواق العربية الضعيفة والمشتتة ستصبح مهمشة، ولن تكون قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المفروضة عليها، ما لم تقم بتعديل هياكلها الاقتصادية، وعلى مستوى جماعي يتسم بتنسيق الجهود وتعزيز مختلف مجالات التعاون بين الدول العربية.

٢ . ٢ الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي

اتسمت علاقات الوطن العربي مع دول الجوار الجغرافي بشيء من عدم الاستقرار، خلال السنوات الماضية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوته، ويمكن في هذا الإطار الحديث عن العلاقات العربية مع تركيا، إيران.

٢ . ٢ . ١ العلاقات مع تركيا

اتخذت العلاقات العربية ـ التركية مسارا اتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، وبشكل عام فإن تركيا تشكل تحديا للوطن العربي، وتهديدا للأمن لاقومي العربي بسبب وجود قضايا خلافية قديمة ـ حديثة ومن أهمها:

ـ قضية الحدود مع بعض الدول العربية وخاصة مع سوريا وهي قضية قديمة يمكن إثارتها في أي وقت، فيما يتعلق باغتصاب الأتراك لواء الاسكندرونة عام ١٩٣٩م.

ـ قضية المياه، إذ أن تركيا تثير هذه المسألة من أجل التدخل في شؤون المنطقة من خلال موضوع المياه وذلك بسبب تحكمها في المنابع الأساسية لنهري دجلة والفرات، وإقدامها على اتباع سياسات مائية تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي لكل من سوريا والعراق بشكل خاص وللأمن القومي العربي بشكل عام (سارة، ١٥٦).

وتحاول تركيا من خلال التحكم في مصادر المياه تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، إذ تدعي أن مياه النهرين تركية وأنها سيدة على مياه الأنهار التي تنبع من أراضيها وليس لسوريا والعراق أي حق فيهما، فيما تسعى كل من سوريا والعراق لتوقيع على اتفاق ملزم بهذا الشأن، حسما للخلافات الراهنة والمستقبلية بهذا الشأن.

ـ قضية الأكراد، وهي مشكلة نابعة من امتداد الوجود الكردي بين الدول الثلاث، تركيا وسوريا والعراق، لكن الوجود الكردي في تركيا يمثل الخطر الأكبر. ولذلك تحاول تركيا حل مشكلتها مع الأكراد عبر سلوك وسائل مختلفة سياسية وعسكرية، ففي الداخل تلجأ إلى استخدام الوسائل العسكرية، وفي البعد الإقليمي تلجأ إلى وسائل ذات طبيعة مزدوجة، يتداخل فيها السياسي مع العسكري، وغالبا ما يترافق بعمليات ضغط وابتزاز مع سوريا (الظاهر، ٣٨)، وهذا ما حصل في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ عندما توترت العلاقات التركية ـ السورية، وهددت تركيا بضرب سوريا لدعمها زعيم حزب العمال الكردستاني عبد اللّه أوجلان.

أما بالنسبة للعراق فقد دأبت تركيا بعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩١ على انتهاك السيادة العراقية لأن العراق الضعيف كان يغري بما هو أكثر من مجرد التلويح بالعقاب وعبور قواتها المسلحة إلى شمال العراق وملاحقة الأكراد هناك، والحيلولة دون اتصالهم مع أقرانهم في جنوب شرق تركيا، وقد حدث ذلك عدة مرات خلال أشهر آذار، أيار، وتشرين الأول، وتشرين الثاني عام ١٩٩٢، واستمرت العمليات التركية في الأراضي العراقية بعد ذلك عدة مرات.

ـ التعاون التركي ـ الإسرائيلي، حيث أقدمت تركيا على التحالف مع إسرائيل بتوقيع اتفاق عسكري بينهما، وذلك أن تركيا ترغب بلعب دور فعال في النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتحاول في نفس الوقت الضغط على سوريا والعراق من أجل إضعاف موقفهما في مشاكلهما العالقة مع تركيا بخصوص قضية المياه والأمن، وتمت الإشارة إلى أن التحالف التركي الإسرائيلي جاء بناء على رغبة أمريكية ـ إسرائيلية مشتركة في ممارسة ضغوط على الدول العربية وخاصة سوريا من أجل إضعاف موقفها المعارض في

عملية التسوية السلمية، وكذلك لمواجهة كل القوى المعارضة للسياسات الإسرائيلية في المنطقة (معوض، ١٩٩٥م، ١٨ ـ ٣٣).

أما على مستوى علاقات تركيا مع الدول العربية الأخرى فإن العلاقات شهدت تطورا ملموسا في العقدين الأخيرين وخاصة مع دول الخليج العربي وليبيا والأردن ومصر، حيث شهدت العلاقات تطورا في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمارات، وتشكل تركيا إحدى القوى الأساسية الدافعة والمشجعة لإقامة نظام شرق أوسطي جديد بحيث تشارك فيه بدور مؤثر وفعال.

٢ . ٢ . ٢ العلاقات مع إيران

اتسمت العلاقات العربية ـ الإيرانية بالحدة والتوتر خلال العقدين الماضيين، وخاصة مع دول الجوار المباشر مثل العراق، وبعض دول الخليج العربي، التي ظهرت معها خلافات على الحدود، وعلى تسمية الخليج الفارسي أم عربي، حيث تصر إيران على تسميته بالخليج الفارسي، في كل المحافل الدولية والوثائق الرسمية الصادرة عنها، بالإضافة إلى أن إيران بحكم موقعها على الخليج قوة إقليمية، تسعى إلى أن يكون لها دور فعال وبارز في السياسات التي تتعلق بأمن الخليج. وقد أدى ذلك إلى حدوث خلافات وصدامات بين إيران وبعض الدول العربية. وما حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق التي استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠ـ١٩٨٨)» واحتلال إيران وضمها للجزر العربية الثلاث في الخليج إلا دليل على مطامحها وتطلعاتها في الهيمنة الإقليمية[١]. وكانت إيران قد شرعت منذ

(١) خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية في مجلس الجامعة، الدورة ١٠٦، القاهرة ١٤/ ٩/ ١٩٩٦م، شؤون عربية، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦م، ص ٢٥١.

آذار ١٩٩٢ في تغيير الوضع القانوني لجزيرة أبي موسى عن طريق تفريغها من سكانها العرب من جهة، ومحاولة ملء الفراغ بتوطين المزيد من مواطنيها، وتعزيز وجودها العسكري فيها من جهة أخرى.

ومن منطلق رغبة إيران في الدور القيادي في المنطقة، جاء موقف إيران الناقد لإعلان دمشق في آذار عام ١٩٩١، لأنه ضم بالإضافة إلى الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي دولتين عربيتين هما سوريا ومصر، كما أن إيران تواصل فرض سياسة الأمر الواقع بالقوة بتطبيق قانون المناطق البحرية الإيرانية لعام ١٩٩٣ على الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، الأمر الذي لا يتفق مع أحكام القانون الدولي (ياسين، ١٩٩٠).

وفي نفس الوقت الذي اتسمت فيه مواقف معظم الدول العربية بتأييد العراق في حرب الثمان سنوات مع إيران، إلا أن دولا عربية قليلة في مقدمتها ليبيا وسوريا، كانت ضد تلك الحرب، وخاصة سوريا التي بقيت علاقاتها إيجابية مع إيران، بل إنها تطورت وتوسعت لأسباب تتعلق بالموقف المشترك، والمعلن ضد سياسات إسرائيل. ويبدو حدوث انفراج بعد أزمة الخليج الثانية في العلاقات الإيرانية مع بعض الدول العربية مثل السعودية والأردن.

وفي ضوء ما سبق من تفصيل عن الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة، وبيان ماهية هذه الأوضاع وما تفرضه على الوطن العربي من تهديدات ومخاطر، فإن السؤال المهم يبقى هو: هل تشكل هذه الأوضاع دافعا نحو العمل العربي المشترك أم أنها يجب أن تكون عاملا معوقا محبطا لمثل هذا العمل؟

بعد أن تم تحليل الواقع العربي والمشكلات والتحديات التي يواجهها بسبب طبيعة العلاقات العربية-العربية، وبسبب ما تفرضه المعطيات الدولية والإقليمية الراهنة، من تحديات ومخاطر قد تعصف بالنظام الإقليمي العربي، فعلى المستوى العربي لاحظنا أن الدول العربية تعمل بشكل مبعثر، وتحتاج إلى التنسيق والتعاون. أما على المستوى الإقليمي فقد لاحظنا الخلل الذي ينتاب القوى العربية مقارنة مع الأطراف الإقليمية الأخرى غير العربية، التي تسعى بشكل واضح إلى إبراز ملامح هويتها القومية المتميزة، وفي السعي للحصول على دور فاعل وبارز في النظام الإقليمي، من خلال جذب العرب إلى المشروع الذي يتبناه هذا الطرف أو ذاك.

وعلى المستوى الدولي فهناك عوامل كثيرة تدفع باتجاه تجزئة الوطن العربي وإضعافه، وبحيث لا تظهر أي قوة عربية في المنطقة، يمكن أن تشكل تهديداً لمصالح القوى الكبرى الآخذة في الازدياد في المنطقة. وتمارس القوى الكبرى توجهاتها من خلال الضغوط الاقتصادية والسياسية والتعسفية المختلفة. ولا يستطيع أحد أن ينفي أن العرب يواجهون بالفعل بوضع عدائي من قبل بعض القوى الرئيسية في النظام الدولي، وعليهم أن يدافعوا عن أنفسهم من جانب، بينما عليهم أن لا يضيعوا فرص الحوار والتقارب في حال وجودها.

إن الظروف والمتغيرات الراهنة التي تتحكم في الوطن العربي تستدعي مواجهتها من خلال التنسيق والتعاون بين الدول العربية، وتحقيق الحد الأدنى من التفاهم والاستقرار السياسي، وهذا يتطلب من العرب أن يطوروا مزيداً من الفهم لما يجري في الساحة الدولية. حولهم، كي يتمكنوا من تحقيق أقصى استفادة مما يجري من تطورات، والتقليل من مخاطرها إلى أبعد حد

ممكن: والأمر المهم في التعامل مع التطورات الدولية هو سلامة التفاعل العربي مع هذه التطورات، فقد بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن تتجه الدول العربية نحو العمل الجاد والمسؤول، لإعادة بناء سياستها واقتصادها على أساس تكاملي. وبالتالي فإن التكامل والعمل العربي المشترك من المفروض أن يكون السياسة الملائمة، للوصول إلى نوع من التوازن بين القوى العربية والأطراف الإقليمية غير العربية، ومن ثم يكون الوطن العربي قادراً على وضع رؤية مشتركة للتعامل مع التكتلات الدولية والقوى الكبرى، بما يخلق موقعاً أفضل للعرب على المستوى الدولي ويجعله ينطلق للتعامل مع المتغيرات الدولية من مركز القوة.

الفصل الثالث

الآليات والمداخل المطروحة لتدعيم العمل العربي المشترك

٣ . ١ المدخل الأول : المدخل الوظيفي .

٣ . ٢ المدخل الثاني : إصلاح جامعة الدول العربية .

الفصل الثالث

الآليات والمداخل المطروحة لتدعيم العمل العربي المشترك

تعود مسيرة العمل العربي المشترك إلى ميثاق جامعة الدول العربية الذي جسد ضرورة تحقيق تعاون الدول العربية تعاوناً وثيقاً في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وقد ظهر ذلك واضحاً في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، واتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أقرها المجلس الاقتصادي عام ١٩٥٧م، ثم إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م. ومع ذلك فإن النظام الإقليمي العربي يعاني منذ نشأته بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن من اختلال هيكلي ظهرت تأثيراته السلبية في نهاية السبعينيات من هذا القرن. وهذا ما ينطبق على المؤسسات التي تنبثق من هذا النظام وتعنى بالعمل العربي المشترك. إذ تحولت مسيرة العمل العربي المشترك، من التكامل إلى التعاون ثم إلى العلاقات الثنائية، وهو ما أدى إلى خفوت النزعة القومية وبروز النزاعات القطرية. وقد تباينت وجهات النظر طوال الفترة الماضية حول الأساليب المناسبة لمواجهة هذا الاختلال وحاولت إصلاحه. وتراوحت المناهج بين من يدعو إلى إصلاح جذري، وذلك بإعادة بناء النظام العربي على أسس جديدة أكثر فاعلية، أو المنهج الذي يدعو إلى إصلاح جزئي، من خلال تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وأنظمتها الداخلية، وأخيراً منهج تنقية الأجواء العربية والذي يقتصر عى حل أو تهدئة أو تجميد الخلافات بين الدول العربية. ويشير السيد ياسين إلى «أن هذا المنهج قد يكون مفيداً في الحد من تدهور النظام لبعض الوقت، وهذا أمر يختلف كثيراً عن إصلاح النظام

سواء جزئياً أو جذرياً، لأن الحديث عن الإصلاح يفترض معالجة مصادر الاختلال التي تسبب التدهور» (ياسين، ١٩٩٢م، ١٧).

ونتيجة لخفوت الخطاب القومي نحو مسألة الوحدة السياسية أو الاندماجية، وازدياد الإحساس بعجز النظام العربي عن تقديم منافع متبادلة ملموسة.

وفي ظل الاهتمام بموضوع التكتلات الإقليمية العربية ومدى تأثيرها في مستقبل النظام الإقليمي العربي، اندلعت أزمة الخليج الثانية بسبب الغزو العراقي لدولة الكويت، لتكشف عن مدى ضعف النظام العربي، الذي وصل إلى أكثر مراحلة سوءاً بسبب تداعيات الأزمة، وما جلبت للمنطقة العربية من مشروعات تدعو إلى وضع ترتيبات جديدة في المنطقة. وهذه الترتيبات المطروحة قد تكون أوسع أو أضيق نطاقاً من النظام العربي، ولكنها لن تكون محض عربية كما أن القوى الكبرى قد أصبحت متحمسة اليوم أكثر من أي وقت مضى لوضع حد للنظام العربي، ووضع ترتيبات جديدة في المنطقة، ليصبح وجود النظام العربي غير ذي موضوع. وتمر الأمة العربية بمرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها، فبالإضافة إلى التمزق والتشتت الذي تعيشه من الداخل، فقد ازداد الخلل في ميزان القوى لصالح إسرائيل على حساب العرب، وانعكس ذلك على مسيرة التسوية مما أدى إلى تعثرها ثم توقفها. وتبدو الأمة العربية في حالة من الإحباط وتتطلع العين بالأمل نحو الطريق الذي يوقف التدهور ويجمع الشمل العربي. وقد أسهم فشل التجارب الوحدوية في الوطن العربي وتفاقم حدة العلاقات العربية، بسبب عدم قدرتهم على التوصل إلى صيغة توافق حول القضايا الهامة التي تواجه النظام الإقليمي العربي، وخاصة ما يتعلق بالأمن القومي والانكشاف الغذائي، ثم حرص النظم العربية البالغ على الدفاع عن سلاتها وأمنها أولاً،

إلى انتشار أفكار المدرسة الوظيفية، وخاصة مع نهاية السبعينيات، وتبلور اتجاه قوي يطالب بالتركيز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية وتكثيف التعاون في المحاولات الفنية (الرشيد، ١٩٩٧م، ١٠).

٣ . ١ المدخل الأول : المدخل الوظيفي

وقد ظهر الإعجاب بالتجارب الأوروبية التكاملية الاقتصادية السياسية من قبل الكثير من الباحثين والدراسين، حيث كثر الحديث عن المدرسة الوظيفية في التكامل أو الاندماج الإقليمي. وكذلك ثم الاستشهاد بتجربة السوق الأوروبية المشتركة، التي تطورت إلى الجماعة الأوروبية، ثم إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها تجربة رائدة ونموذجاً يمكن أن يحتذى في مجال السعي إلى الاندماج الإقليمي وصولاً إلى الوحدة. ويرتكز المدخل الوظيفي كما بيّنا في السابق على أن تكثيف التعاون في النواحي الفنية وفي الميادين الاقتصادية والاجتماعية هو الوسيلة الأساسية لتحويل نمط العلاقة بين الدول من النمط الصراعي إلى النمط التعاوني وتفترض مقولات النظرية الوظيفية إن الخلل الاقتصادي والاجتماعي هو السبب الرئيسي وراء اندلاع الأزمات وتفاقم الصراعات، وأن معالجة هذه المشكلات هي المدخل الصحيح لتهدئة الصراعات، وأن المؤسسات القائمة على أساس وظيفي، وليس على أساس جغرافي، هي الأقدر على معالجة هذا الخلل. كما يفترض أنه للتغلب على الصعوبات التي تكتنف التعاون الدولي يتعين الفصل بين القضايا الفنية والقضايا السياسية، والبدء بتحقيق التعاون في المجالات الفنية انطلاقا من أن تكثيف التعاون في قطاع أو أكثر من القطاعات الفنية سيؤدي إلى توليد قوة دفع مستمرة في اتجاه التكامل والتنسيق، لكن النجاح المتحقق في القطاع

الذي يقع عليه الاختيار، سوف يغري نتيجة تشابك النواحي الفنية وتداخلها بتوسيع التجربة وتعزيزها، إلى أن تصل بالعملية التكاملية، إلى مرحلة يصعب عندها التراجع أو النكوص، وهنا يبدأ تذليل العقبات السياسية التي تعترض سبيل الوحدة وتهدئة كل المخاوف بفضل تشابك المصالح المتولدة عن عملية التكامل (نافعة، ١٤٩).

شهد الوطن العربي في العقود الأخيرة مشروعات عديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي، إذ قامت جامعة الدول العربية منذ مطلع السبعينيات بإنشاء ست منظمات عربية متخصصة هي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٧٠، والأكاديمية العربية للنقل البحري ١٩٧٤، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا عام ١٩٧٦، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية عام ١٩٧٦، وصندوق النقد العربي عام ١٩٧٦، والمنظمة العربية للسياحة عام ١٩٧٨. ولقد استمرت جهود جامعة الدول العربية في مجال تدعيم العمل الاقتصادي العربي المشترك في الثمانينيات على أعلى مستوى. وقد أفضت الدراسات والكفاءات التي حشد لها جمع كبير من الخبراء وممثلي الحكومات إلى صدور وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان في تشرين ثاني ١٩٨٠، وقد أوضحت الوثيقة ما يواجهه الوطن العربي من سلبيات تشكل تحديات مصيرية على الوجه الآتي[1]:

١ ـ التجزئة التي فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة العربية، ولم يستطع العمل العربي المشترك حتى الآن معالجتها والخلاص منها.

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ منطلقاتها، أهدافها، وأولوياتها، برامجها ـ آلياتها، وثائق اقتصادية رقم ١، تونس ١٩٨٢.

٢ـ التخلف الاقتصادي والاجتماعي وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتعاون الاجتماعي .

٣ـ الغزو الفكري الهادف إلى طمس الشخصية الحضارية العربية وانعكاساته على الذاتية العربية للهياكل وأنماط السلوك الاقتصادي ، وقد أكدت نفس الوثيقة على ضرورة أن يعمل الوطن العربي على إنجاز المهمات التالية :

ـ الوحدة رداً على التجزئة .

ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية رداً على التخلف .

ـ التحرير الشامل رداً على الاحتلال الاستيطاني والاستعمار .

ـ الأصالة العربية رداً على الغزو الفكري .

كما صدر عن قمة عمان الحادية عشرة في تشرين ثاني ١٩٨٠ وثيقة أخرى هي ميثاق العمل الاقتصادي القومي ، التي أكدت على المبادئ الأساسية للتعاون العربي في المجال الاقتصادي ، وفي مقدمتها[١] التزام الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية ، وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة . واعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة ، كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك . والالتزام بمبدأ التكامل في تمويل الحاجات العربية المشتركة ، وبخاصة احتياجات الأمن القومي العربي ، تنمية الموارد والطاقات البشرية ، مشروعات البنى الأساسية ، مواجهة العدوان والكوارث ، منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه

---

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية . ميثاق العمل الاقتصادي القومي ، نوفمبر ١٩٨٠ .

المشروعات الأجنبية والتنسيق المسبق في دخول الأسواق الدولية للحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية.

غير أن جهودها مع الدول العربية، سواء على مستوى القمة أو على مستوى الخبراء والفنيين، لم تفلح في تغيير الكثير على أرض الواقع ولم تستطع تجاوز المشكلات والأزمات التي تعاني منها الدول العربية في علاقاتها الاقتصادية والتجارية.

ويمكن القول بأن مفهوم العمل العربي المشترك قد انتشر استخدامه في الوطن العربي دون أن يستند، كما هو الحال في التجربة الأوروبية التى أدت قيام الوحدة الأوروبية عام ١٩٩٣، إلى التكامل كخلفية نظرية محددة، وخاصة المنهج الوظيفي. فقد بدأ تطبيق تجربة التكامل الأوروبي على قطاع الفحم والصلب، ثم توسع نطاقها بقيام سوق أوروبية مشتركة، حيث قامت على أساس فكرة التيار الوحدوي من التجربة الأوروبية أنها اعتمدت على صيغة تقوم على التوفيق بين معطيات السيادة التي ترفض الخضوع لسلطة أعلى وبين استحالة تحقيق الأمن والاستقرار في ظل غياب مؤسسات تتمتع بإرادة ذاتية وسلطات تعلو على إرادة الدول الأعضاء (نافعة، ١٩٩٠م).

ولكن العمل العربي المشترك جاء تعبيراً عن تعدد مجالات نشاط المؤسسات والمنظمات العربية التي تكاثرت بعد تضخم الأموال العربية، ويصف البعض مفهوم العمل العربي المشترك بأنه أقوى من تعبير التعاون والتنسيق، ولذلك فهو يراعي الشعور القومي، وهو في الوقت نفسه أضعف من تعبير الوحدة والتكامل الذي يراه البعض الآخر واقعياً أو غير عملي (عبدالله، ١٩٩٥م، ١٠٥ـ١٣٧).

ومن المؤكد أن المزايا الإيجابية التي حققتها التجربة الأوروبية في التكامل لم تغب عن ذهن صناع القرار في الوطن العربي الذي شهد عدداً

من التجارب، ولكن أياً منها لم يكتب له النجاح بصورة فاعلة وملموسة، وقد جاءت معظم تجارب العمل العربي المشترك غير متفقة مع الأسس التي تقوم عليها الوظيفة الجديدة التي استرشدت بها عملية التكامل الأوروبي كنظرية للتكامل السياسي في مجال الاقتصاد. ويعزى عدم نجاح التجارب العربية إلى ضعف درجة الالتزام الأصلية بالتكامل الذي يفسر بدوره بضعف الطاقة التكاملية في مجال الاقتصاد بين الدول العربية (عوض، ١٩٩٢م).

وأمَّا ظاهرة التجمعات الإقليمية العربية التي اعتبرت في الأوساط العربية عام ١٩٨٩ بأنها تمثل نداء المستقبل، واعتبرها الكثير من الباحثين والسياسيين العرب أن هذه خطوة مهمة على طريق العمل الوحدوي الوظيفي وتعزيز العمل العربي المشترك وذلك للاعتبارات التالية[١]:

١ ـ إن قيام هذه التجمعات يُعد استجابة للظروف الدولية التي تتجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى، إذ يفرض هذا الاتجاه العالمي على العرب تحديات جديدة يمكن أن يترتب عليها المزيد من تبعية الاقتصادات العربية إذا استمرت الدول العربية بممارساتها القطرية. ومن هنا فإن إنشاء هذه التجمعات يمكن أن يمثل استجابة للتعامل مع هذه التحديات.

٢ ـ إن قيام هذه التجمعات لا يتعارض مع مبادئ جامعة الدول العربية، إذ أن المادة التاسعة من ميثاق الجامعة تسمح لدول الجامعة أن تتعاون بشكل

---

(١) انظر في ذلك:

ـ سعد الدين إبراهيم، نحو تجمعات عربية وسطية: مجلس التعاون العربي وشروط نجاحه، نشرة المنتدى، العدد ٤٢، آذار ١٩٨٩.

ـ عياد عباس جلول، اشكالية التجمعات الإقليمية العربية في ضوء واقع ومستقبل النظام الإقليمي، شؤون عربية، العدد ٨٢، حزيران ١٩٩٥.

ـ حوار مع محمود رياض، مجلة القدس، العدد ١٤، حزيران ١٩٨٩.

أوثق وأقوى بل إنه يستجيب لتطلعات وطموحات الشعب العربي نحو التكامل والوحدة.

٣ـ إن هذه التجمعات تمثل نوعاً من استجابة النظم العربية لتجاوز مشكلات وأزمات الدول القطرية، كما وتمثل استجابة للحالة القومية في الوطن العربي التي يصعب أن تفرز وحدة عربية شاملة ومن قاعدة أن «ما لا يدرك كله لا يترك جله».

٤ـ إن الخطاب السياسي لقادة الدول الأعضاء في هذه التجمعات يؤكد على ضرورة التعاون والتنسيق بين هذه التجمعات، وبالتالي فهي ليست محاور أو تكتلات تقوم على أساس التنافس والصراع بل تهدف في النهاية إلى إعادة بناء النظام العربي.

لكن من الملاحظ على هذه التجمعات أن أحداً منها لم يعمل على اتباع سياسة تكاملية على أسس وظيفية على غرار الجماعة الأوروبية، فلم يتم اختيار قطاع محدد من قطاعات النشاط الاقتصادي لاستخدامه كقاعدة للعمل المشترك في اتجاه التكامل. كما أن هياكل التجمعات لا يتوافر فيها أي أحداث لبناء مؤسسي جديد مختلف عن البناء المؤسسي جامعة الدول العربية، إذ أن إطار صنع القرار في كل من الجامعة والتجمعات الثلاثة متشابهة إلى حد كبير (نافعة، ١٩٩٣م، ٢٠٩).

وتعليقاً على ما سبق فالدعوة إلى تطبيق النظرية الوظيفية على حالة الوطن العربي من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، لا تعني بالضرورة الدعوة إلى تفتيت النظام العربي أو تجزئته، وإنما هي دعوة إلى إعادة ترتيب الأولويات بالتركيز على التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية وتأجيل قضية الوحدة السياسية إلى أن تتكفل آليات التكامل بتوصيل، شرايين الجسد العربي الواحد تلو الآخر (نافعة، ١٩٩٣م، ٢٠٩). وإذا كان نجاح عملية

التكامل حسب نظرية الوظيفة الجديدة يتطلب بشكل عام وجود ظروف وعوامل مشتركة مثل التجاور الجغرافي، تشابه النظم السياسية، تأييد الرأي العام. وتشابه القدرات الاقتصادية والانخراط في جهود تنسيق وتعاون مسبقة (Roger, 1970 & Kurl, 1975) ، فإن الكثير من هذه الخصائص يتوافر في الدول العربية. والدعوة إلى الاستعانة بتطبيق الوظيفية الجديدة على أوضاع الوطن العربي له ما يبرره بسبب توافر الكثير من الخصائص التي تجمع بين الدول العربية، والتي قد لا تتوافر لدول كثيرة في العالم. ولكن يجب أن ندرك أن عملية التكامل ليست عملية بسيطة وإنما هي عملية مركبة وصعبة قد تحتاج إلى وقت طويل حتى تثبت نجاحها.

ويجب أن لا ننكر أهمية العامل السياسي في التأثير على العوامل الاقتصادية، نظراً للدور الذي تلعبه القيادات السياسية وصنّاع القرارات في الدول العربية في جميع المحاولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. على أنه يمكن الاستفادة من تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، وبحيث توضع في صيغة تأخذ بالحسبان خصائص وظروف الوطن العربي مع محاولة تكييف هذه الآلية بشكل يلائم التطبيق في الواقع العربي. ولا يعني اختلاف الواقع العربي اختلافا جوهرياً عن الواقع الأوروبي عدم القدرة على الاستفادة من التجربة الأوروبية في التكامل والوحدة، بل على العكس فإن التجربة التي تواجه الوطن العربي لا تقف في وجه التكامل الإقليمي. ولكن يجب أن يكون هناك تفهم دائم للذات العربية، ومن هنا فإن الحل يمكن أن يكون في إقامة مؤسسات تتمتع بسلطات حقيقية وتوفر لها ضمانات الثبات والاستقرار وتطلع بوظائف هامة دون المساس بجوهر سيادة الدول العربية أو حقها في السيطرة على ثرواتها الحقيقية (نافعة، ١٥٥).

وكما يشير حسن نافعة إلى أن المعضلة الرئيسية التي يعاني منها الوطن العربي لا تكمن في ندرة المشروعات العربية المشتركة أو عدم وجود خطط طموحة للتكامل الاقتصادي الاجتماعي، وإنما تكمن أساساً في عدم القدرة على بناء مؤسسات قومية توفر لها مقومات الثبات والاستقرار والفاعلية (نافعة، ١٥٤).

ويمكن أن تكون نقطة البدء باختيار بعض المجالات التي ليست محل خلاف بين الدول العربية، وخاصة المشروعات ذات السمة القومية التي تعالج مشكلات ذات مردود اقتصادي واجتماعي ملموس ومباشر مثل المشروعات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، الحفاظ على البيئة والإنسان، حماية الطفولة، مكافحة التصحر ومقاومة الأمراض ومن ثم تكثيف النشاط والعمل المشترك بخصوصها بحيث يظهر له انعكاس إيجابي واضح على الدول التي تسهم بالمشاركة في هذا النشاط، وربما يؤدي مثل هذا المردود الإيجابي إلى خلق أساس مشترك من الثقة المتبادلة بين الدول العربية، ويدفعها على الاستمرار وتعظيم نطاق العمل المشترك حول هذا المجال والانطلاق في التوسع نحو مجالات أخرى وتكثيف الجهود وتكاثفها بحيث يتم إيجاد شكبة واسعة من الأنشطة والمصالح المتشابكة بين الدول العربية.

٣ . ٢ المدخل الثاني : إصلاح جامعة الدول العربية

ينادي الكثير من المفكرين والسياسيين العرب بضرورة إصلاح النظام الإقليمي العربي المتمثل بجامعة الدول العربية من خلال تعديل ميثاقها وتطوير أجهزتها حتى تتمكن من أداء مهامها بعد مرور أكثر من نصف قرن على قيامها، وقد أصبح من الصعب على الجامعة القيام بمهامها وخاصة

مهمة العمل العربي المشترك ما لم يجر إصلاح وتطوير الجامعة وإعادة بناء هيكلها ونظامها بالاستفادة من تجارب الشعوب والأمم الأخرى.

وقد أصبح من الواضح أن أداء الجامعة في معالجة المشكلات العربية والإقليمية التي واجهت الأمة العربية خلال السنوات الماضية يكشف عن مدى قصور الجامعة ووجود مواطن خلل منهجية وتنظيمية وتنفيذية يستدعي العمل على معالجتها وتصحيحها، من أجل تحسين الأداء والرقي به إلى المستوى الذي يجعلها قادرة على القيام بدور فعال ومؤثر باعتبارها المنظمة الإقليمية الوحيدة المعبرة عن النظام العربي والعمل العربي المشترك.

ومن المعروف أن الجامعة قد برزت إلى الوجود تحمل معها تناقضات ومتغيرات ثلاثة: فكر قومي، وتدخل حاد من البيئة الدولية، ومنطق القطرية والسيادة الوطنية، ولذلك فهي تتعرض منذ نشأتها لتصارع ثلاثة أنواع من الإرادات (حماد، ٧٢).

١ ـ إرادة الفكر القومي: مما يجعلها ترضخ لمحددات تفرض عليها ألا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي.

٢ ـ إرادة الأقطار الأعضاء: مما يجعلها تخضع لمحدات تفرضها الأقطار لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الدول الأعضاء.

٣ ـ إرادة أو إرادات البيئة الدولية: مما يجعلها عرضة لتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوجهات والتوازنات السياسية العربية.

وقد كرّس ميثاق الجامعة وضعها كمؤسسة حد أدنى وأنها ليست أداة تلقائية تتحقق عن طريقها الوحدة العربية بصورة آلية، وغدا واضحاً أن التباين القائم بين توصيفها القانوني باعتبارها منظمة اختيارية تقوم

على مبدأي السيادة والمساواة بين الدول الأعضاء، وكونها من الناحية السياسية تعبر عن آمال الأمة العربية وطموحاتها في منظمة قومية تعمل من أجل التوحيد العربي وهذا التباين ما زال مصدر القصور والخلاف (حماد، ٧٢ـ٧٣).

ويركز دعاة إصلاح جامعة الدول العربية على ضرورة تعديل ميثاق الجامعة ذلك الميثاق الذي وضع عند تأسيس الجامعة عام ١٩٤٥، وقد حدثت تغيرات كثيرة على الساحة العربية والإقليمية والدولية مما يستدعي العمل على تغيير هذا الميثاق أو إعادة صياغته وتعديله بشكل يناسب كل هذه التحولات الكبيرة في العالم ويستوعب مفاهيم العصر ومتطلباته التي أصبحت تفرض نفسها على المجتمع الدولي والتكتلات الدولية، وينظر إليه باعتباره يمثل جانباً أساسياً في إخفاق الجامعة في حل المشكلات والأزمات التي واجهتها خلال العقود الخمسة الماضية. وقد ظلت الدعوات تنطلق مطالبة بضرورة مراجعة ميثاق الجامعة للتعديل والتبديل منذ أول محاولة لتعديل الميثاق التي صدرت من الحكومة السورية سنة ١٩٤٨، وتوالت محاولات التعديل على مر السنين (البياتي، ١٤ـ١٥).

ومن الثغرات التي تشوب ميثاق الجامعة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار كخطوة لتحديث دور مؤسسة الجامعة في تعزيز العمل العربي المشترك:

١ـ خلو الميثاق من النص على أهم هدف يؤكد قومية الجامعة العربية وخصوصية المنهج الذي تعمل به، وهو هدف الوحدة العربية، وإغفال وضع الوحدة العربية على رأس الأولويات التي تسعى الجامعة لتحقيقها وإفقادها الزخم الذي كان يمكن أن يشكل قوة دافعة لتعظيم دور الجامعة وتفعيل أدائها (حجازي، ١٩٨٨م، ٧٩).

ومن الضروري أن يكون هناك ما يعالج ضرورة تقوية العمل العربي المشترك والعمل على إعادة بناء أجهزة الجامعة على أسس تكفل الفاعلية والقدرة على التحرك بما يخدم تنمية القدرة العربية الذاتية، وتؤول إلى تحقيق الوحدة العربية وهذا ما ورد في قرار مؤتمر القمة العربي العاشر الذي عقد في تونس في ٢٢/ ١١/ ١٩٧٩.

٢ـ آلية صنع القرار حيث يقتضي تطبيق قرارات الجامعة والمؤسسات التابعة لها موافقة الدول الأعضاء كافة، أي قاعدة الإجماع، ويلاحظ بأن العمل بقاعدة الإجماع يصطدم صراحة وبشكل مباشر مع مقتضيات العمل الجماعي، كما أنه ينال كثيراً من إرادة المنظمة الدولية ومن شخصيتها القانونية (الدقاق، ١٩٩٠). وكما يشير البعض فإن خبرة العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية بسبب إعمال قاعدة الإجماع، قد أدى إلى النيل من قدرة الجامعة على التحرك بإيجابية في العديد من المجالات ذات الصلة الوثيقة بتطور هذا العمل. وبالتالي فإن من الأهمية ضرورة الإسراع إلى تعديل الميثاق والأخذ بقاعدة الغالبية بصورتيها العادية والموصوفة لضمان أكبر قدر ممكن من حرية الحركة والفاعلية لهذه المؤسسة (الرشيد، ١٩٩٧م، ١٠)، وبالتالي تلتزم جميع الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات التي تصدر بالأغلبية. وكذلك لا بد من تشكيل آلية تكون لها صلاحية الإشراف على تنفيذ القرارات التي تصدر بهذا الأسلوب وتحديد مسؤولية الدول التي تخل بهذا الالتزام (حجازي، ٨٠).

٣ـ الهيكل التنظيمي، إذ أن من الملاحظ أن جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها تستند إلى مؤسسات محددة مقارنة بمؤسسات التنظيم الدولي الأخرى. وتواجه الجامعة أزمة تنظيم حيث يصف نعمان جلال ذلك بقوله

«إن كثيراً من منظمات العمل العربي ترهلت في جهازها الإداري وأصبحت تعاني عجزاً في ميزانيتها، وأحياناً بعضها يكرر ما تم على المستوى القومي أو يكرر ما تم في أجهزة عربية أخرى مما يؤدي إلى ازدواجية في العمل، . . . مما يستلزم بحث إعادة هيكلة وتقسيم أجهزة العمل العربي المشترك للتخلص مما لا ضرورة أو فائدة حقيقية من ورائه (جلال، ١٩٩٤م).

ويرى البعض (الرشيدي، ١١) أن أية محاولة جادة لدعم العمل العربي الجماعي للخروج من أزمته الراهنة، تستدعي أن تضاف أجهزة جديدة مثل الجهاز القضائي وجهاز مؤتمر القمة.

أ ـ الجهاز القضائي، أو محكمة عدل عربية تجمع آراء الخبراء المتخصصين، إن إنشاء هذه المحكمة أصبح ضرورة لا غنى عنها في منظومة العمل العربي المشترك، وثمة مجالات متعددة يستطيع هذا الجهاز من خلالها أن يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك في إطار الجامعة، وخاصة في مجال تسوية المنازعات التي تثور بين الدول العربية بالطرق السلمية ولا سيما مشاكل الحدود. ويفسر الميثاق قرارات مجلس الجامعة ومنازعات الشركات مع الحكومات العربية ويقول أحمد الرشيدي: «لعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن مسألة التنسيق بين مؤسسات العمل العربي المشترك وأجهزته المختلفة، وكذلك مسألة الاختصاص فيما بين هذه المؤسسات وتلك الأجهزة جميعها، تعتبر ولا شك من بين المسائل المهمة التي يمكن للجهاز القضائي أن يقدم بشأنها الآراء القانونية الصحيحة، ومن ثم يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك» (الرشيدي، ١١).

ب ـ جهاز مؤتمر القمة: أثبتت خبرة مؤتمرات القمة العربية فاعليتها في كثير من الأحيان بالنسبة لقضايا العمل العربي المشترك، وقد

تطورت دبلوماسية القمة العربية لتصبح أحد العوامل التي يعتد بها في معالجة الخلافات العربية المستعصية (الرشيدي، ١٩٨١م، ٦٩).

وقد غدا من الضروري أن يتم تطوير آلية القمة العربية، وأن يتم ترتيب اجتماعات القمة العربية وبحيث تعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة، وذلك من أجل معالجة الأزمات والمشكلات المتلاحقة التي تواجهها الدول العربية، وذلك من خلال إضافة نص في ميثاق الجامعة على إيجاد جهاز خاص للقمة يجتمع على مستوى رؤساء الدول (عبدالله، ١٩٩٦م).

إن عقد مؤتمرات القمة بشكل دوري، والإعداد والترتيب لها بشكل تجعل هذه المؤتمرات التي تضم القيادات العربية، قادرة على وضع خطط عمل مشترك للتغلب على المشكلات والأزمات، حيث يكون هناك جهاز قادر على متابعة القرارات التي تصدر عن القمة وتنفيذها بشكل يؤدي إلى رفع العمل العربي المشترك يفتح مجالات أوسع للتعاون والتضامن العربي المستمر.

٤ ـ ضرورة إنشاء هيئة استشارية عربية تكون خطوة تمهيدية نحو إنشاء برلمان عربي تشكل همزة وصل بين العمل العربي الرسمي والعمل غير الرسمي، ويكون بمثابة ضمير العمل العربي المشترك (البياتي، ١٧ ـ ١٨).

ويُعد إنشاء هيئة استشارية على غرار البرلمان الأوروبي خطوة هامة من أجل دعم جامعة الدول العربية في عملها (حتي، ١٩٨٣م، ٨٥٥)، خاصة وأن الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية، يجعلها جهازاً ممثلاً للحكومات فقط ولا يوجد فيها أي تمثيل للهيئات والمؤسسات العربية

الأهلية وغير الحكومية . وهذا التمثيل قد يسهم بقدر ما في تعزيز العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية ، كما أن إنشاء علاقة منظمة دائمة بين أحد أجهزة الجامعة والمنظمات العربية غير الحكومية مثل مؤسسات المجتمع المدني ، سوف يساعد على أن يكون للرأي العام العربي تأثير في كافة القضايا ذات الصلة بالعمل العربي المشترك ، خاصة وأن هذه المؤسسات تمثل شريحة كبيرة في الوطن العربي ممكن أن تسهم بخبراتها وبثرواتها في خدمة العمل العربي المشترك .

٥ ـ إعادة بناء هيكل الأمانة العامة : كشفت الممارسات الفعلية عن مدى أهمية دور الأمين العام وجهاز الأمانة العامة في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الجامعة ، أو في تسوية المنازعات المختلفة بين الدول العربية وحتى في كافة مجالات العمل العربي المشترك . ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بجهاز الأمانة العامة وتوسيع صلاحيات الأمين العام تخويله اختصاصات تتعلق بالقضايا ذات التأثير الكبير في أداء الجامعة وقدرتها على تدعيم العمل العربي المشترك . كما يقتضي الأمر إعطاء الأمين العام الوزن السياسي الذي يتناسب مع الوظيفة التي يطلع بها على المستوى الإقليمي والدولي (مطر وهلال ، ١٩٩٠م ، ١٩ ـ ٢١) .

وبشكل عام فإن جامعة الدول العربية تواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية فرضتها مجموعة متغيرات سياسية واقتصادية عربية ودولية ، بالإضافة إلى التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الوطن العربي . وكل هذا يشكل مناسبة وفرصة لوقفة ورؤية عربية شاملة لمراجعة المزايا وإعادة الحساب بخصوص كل المواقف والتطورات التي تهم الأمة العربية والعمل العربي المشترك في الحاضر والمستقبل .

وبناء على المعطيات السابقة، أصبحت الجامعة بحاجة ماسة إلى استراتيجية عمل جديدة تتسلح بها لكي تستطيع مواجهة المتغيرات الدولية من جهة، ولكي تزيل ما علق بها من تراكمات الضعف الذي اعترى بعض هياكلها وهيئاتها حتى لا تبقى الجامعة أسيرة ذات المنهج الذي كان سائداً عند إنشائها في منتصف الأربعينيات.

الخاتمـــــة

تأخذ أهمية العمل العربي المشترك منحى بارزاً مهماً على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وخاصة في المرحلة الراهنة التي يمر بها العالم، إذ بات واضحاً على الصعيد العالمي أن هناك اتجاها متزايداً نحو العالمية، والمزيد من الانفتاح ورفع الحواجز والقيود والرسوم، خاصة بعد تطبيق نظام التجارة العالمية. أما على الصعيد الإقليمي فهناك ضغط متزايد على الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، من أجل الدخول في مشروع النظام الشرق أوسطي الذي يهدف في حقيقة الأمر إلى بعثرة الوطن العربي وتهميش الاقتصاديات العربية، ودخول إسرائيل إلى المنطقة وسيطرتها على القدرات العربية.

وإذا كان العالم يتجه نحو التكتلات الاقتصادية الضخمة، فإنه في ضوء ذلك لا وجود للدول الضعيفة والمنغلقة على نفسها على خريطة العالم في المستقبل، وإن الرؤية الدولية تشير بأن اللعبة ستكون حكراً على الكبار في ظل النظام العالمي المتوقع. ومن هذا المنطلق لم يعد أمام العرب من خيار أو سبيل إلا الدخول في تجمع اقتصادي متكامل، وذلك لتحصين الأمة العربية من عملية استفراد تستهدف كل دولة على حدة، ومواجه تحديات العصر وحالة الضعف التي تمزق الأمة العربية، وبشكل يجعل العرب أكثر قدرة على الوقوف والتنافس مع غيرهم.

لقد غدت الهوة عميقة بين الدول العربية والدول الغنية التي تملك كل وسائل العمل والتكنولوجيا المدعومة بالمال، وإن مصلحة العرب اليوم تدعو إلى مزيد من التقارب والتنسيق بين جميع الدول العربية، لأن ذلك أصبح

ضرورياً أكثر من أي وقت مضى من أجل مستقبل شعوبها، ومن أجل تحقيق التقدم والأمن والاستقرار والحرية لهم.

وعلى الرغم من الرصيد الهائل على مستوى المشروعات والقرارات والاتفاقيات المبرمة في إطار العمل العربي المشترك، إلا أنها مع الأسف بقيت بعيدة عن الفاعلية التي تتمتع بها تجارب الدول الأخرى، ولا سيما تجربة الاتحاد الأوروبي، إذ بقيت مؤسسات العمل العربي المشترك قاصرة عن الوصول إلى ما هو مطلوب ومأمول من قبل أبناء الأمة العربية.

وقد حاولت هذه الدراسة إعادة قراءة بعض الرؤى والإشكاليات المرتبطة بالعمل العربي المشترك على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة، والتي أثرت وتؤثر على الوطن العربي بشكل أو بآخر، وحاولت الدراسة من خلال إطار علمي ومنهجي تحديد مجالات ومقومات العمل العربي المشترك وبينت بعض الآليات أو المداخل التي يمكن أن تسهم في تفعيل هذا العمل ونجاحه في الحاضر والمستقبل.

ولا يدعي الباحث أن هناك مداخل أو آليات تمثل العصا السحرية التي يمكن أن تكون قادرة على تجاوز كل عثرات العمل العربي المشترك وتقوده إلى وضع مثالي يخلو من المشكلات والعوائق، إلا أنه لا يجوز التقليل من أهمية المبادرة إلى الاسترشاد بتجربة التكامل الوظيفي التي طبقتها أوروبا، ولكن دون النقل الآلي لهذه التجربة مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف وأوضاع العالم العربي الخاصة، ومحاولة تكييف التجربة بما يلائم هذه الظروف.

كما أن المبادرة إلى إصلاح أوضاع الجامعة العربية وتعديل ميثاقها وتطوير أجهزتها سيسهم إلى حد كبير في ضمان حرية الحركة والفاعلية لهذه المؤسسات.

ولا بد للعرب من وقفة يتم فيها بحث المقومات الحقيقية للعمل العربي المشترك وأسباب نجاحه واستمراره، ومن هنا فإن الدراسة تطرح بعض المقومات التي يعتقد الباحث أنها من أبرز المقومات التي يجب أن يستند عليها العمل العربي المشترك.

١ ـ العمل على حشد المقومات الضرورية والأساسية للتكامل وذلك في جميع المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والموارد الطبيعية والقوى البشرية، إذ أن هذه المقومات هي الأساس الذي يبنى عليه أي مشروع للتكامل الأمني والاقتصادي والتنموي.

٢ ـ الاعتماد على الذات، ويقتضي ذلك إعادة النظر في أولويات الإنتاج وفي السياسات الاقتصادية المتبعة بشكل يضع حداً للاختلالات الاقتصادية الحادة الناجمة عن الانفتاح غير المحسوب، والسلوك الاستهلاكي والاقتداء بالنماذج المستوردة في مسيرة التنمية، ثم البدء بمشروع تنمية عربية شاملة ينطلق من مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات أو مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول العربية لأنه لا يمكن لأية دولة عربية أن تعتمد اقتصادياً على ذاتها.

٣ ـ الاعتراف أن الاستعمار والقوى الخارجية لعبت دوراً سلبياً في إفساد الأجواء العربية ومحاولة تدمير البيئة التحتية للاقتصاد العربي.

إلا أن ذلك لا يعني أن ننحو باللائمة على الاستعمار فقط، ولكن يجب أن نبحث عن الخلل في الجسد العربي، وأن نبدأ بإصلاح الذات العربية وكثيرة هي القضايا السياسية والاقتصادية المشتركة التي تبرز ضرورة تصالح العرب مع أنفسهم، ولذلك فإن المصالحة العربية يجب أن تكون هناك ضوابط موضوعية للتعامل مع الأزمات.

٤ ـ إن مقتضيات التكامل بين الدول العربية، تقتضي قبول بعض التنازلات المتبادلة بين هذه الدول وبشكل محسوب يحفظ لكل دولة عربية مقوماتها دون إخلال بالتزاماتها العربية.

وبعد، هل نستطيع فعلاً أن نواجه التحديات التي نواجهها، ونضع حداً للمصائب التي تتوالى على الأمة العربية؟ حقاً لن نستطيع بدون النقد الذاتي البناء الذي نتبادل فيه مواطن الخلل في تصوراتنا ومفاهيمنا وتوجهاتنا حتى تأخذ أمتنا مكاناً رفيعاً بين الأمم.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، حسنين توفيق (١٩٨٦م). نحو إطار فكري ومنهجي للعمل العربي المشترك، **شؤون عربية**، العددان ٤٥-٤٦ ، ١٩٨٦ .

إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٩م). نحو تجمعات عربية وسطية : مجلس التعاون العربي وشروط نجاحه، **نشرة المنتدى**، العدد ٤٢ ، آذار ١٩٨٩ .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، «العمل الاقتصادي العربي المشترك- منطلقاتها . . . أهدافها . . . وأولوياتها، برامجها- آلياتها»، وثائق اقتصادية رقم ١ ، تونس ١٩٨٢ .

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. **ميثاق العمل الاقتصادي القومي**، نوفمبر ١٩٨٠ .

البياتي، عادل محمد (١٩٩٨م). جامعة الدول العربية بين حاضر العمل العربي المشترك ومستقبله، **دراسات عربية**، العدد ٥/ ٦ ، آذار / نيسان ١٩٩٨ ، ص ١٠ .

الخمش، منير (١٩٩٧م). التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها الوطن العربي، **دراسات عربية**، العددان ٧-٨ أيار / حزيران ١٩٩٧م .

الداود، محمد علي (١٩٩٤م). الأبعاد السياسية للنظام الاقتصادي الشرق الأوسطي، **آفاق عربية**، تموز ١٩٩٤ ، ص ٢٦ .

الدجاني، أحمد صدقي وآخرون (١٩٩٣م). حالة الأمة العربية عام ١٩٩٢ ، **المستقبل العربي**، العدد ١٧٢ ، حزيران ١٩٩٣ ، ص ٨٤ .

الدقاق، محمد سعيد ،مصطفى سلامة حسين (١٩٩٠م). **المنظمات الدولية المعاصرة**، الاسكندرية، : الدار الجامعية.

الراوي، منصور (١٩٩٧م). ملاحظات حول معوقات التكامل الاقتصادي العربي، **شؤون عربية**، العدد ٨٣، أيلول ١٩٩٧، ص ٨٣.

الرشدان، عبد الفتاح (١٩٩٥م). النظام شرق الأوسطي : الفكرة والمخاطر، **قراءات سياسية**، العدد ٣، صيف ١٩٩٥، ص ٦١_٦٣.

الرشدان، عبد الفتاح (١٩٩٨م). **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظي.

ـــــــــــــ (١٩٩٨م). جامعة الدول العربية : نظرة تحليلية ورؤية مسقبلية، **شؤون عربية**، العدد ٩٥، أيلول ١٩٩٨.

الرشيد، أحمد (١٩٩٧م). المدخل القانوني وتحديث مؤسسات العمل العربي المشترك، **شؤون عربية**، العدد ٩١، أيلول ١٩٩٧، ص ١٠.

ـــــــــــــ (١٩٨١م). دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية ضمن إطار الجامعة، **شؤون عربية**، العدد ١٠، كانون أول ١٩٨١، ص ٦٩.

السيد، محمد (١٩٩١م). **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، (عالم المعرفة)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون والآداب.

الشاذلي، خلاف خلف (١٩٩٥م). المتغيرات الدولية وتحديات العمل

العربي المشترك، **شوون عربيـة**، العدد ٨٣، أيلول ١٩٩٥، ص ٩١-٩٢.

الظاهر، حسن محمد ا(١٩٩٨م). التحديات التي تواجه الأمة العربية. دراسة تحليلية، **شؤون عربيـة**، العدد ٩٥، أيلول ١٩٩٨، ص ٣٤.

العبدالله، مصطفى (١٩٩٢م). العمل العربي المشترك والتنمية الشاملة والاعتماد على الذات، **مجلة الوحدة**، العدد ٨٩، شباط ١٩٩٢.

العروي، عبد اللّه (١٩٧٠م). **الأيدولوجية العربية المعاصـرة**، (ترجمة محمد عيتاني)، بيروت: دار الحقيقة.

الكيلاني، هيثم. **المياه العربية والصراع الإقليمي: رؤية مستقبلية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سلسلة كراسات استراتيجية، المجلد الثالث، العدد رقم ١٧.

«الوحدة العربية بين الواقع والطموح والأمل (ندوة) المستقبل العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٩, ١٩٧٩، ص ١٣٩.

بلقزيز، عبد الإله (١٩٩٥م). العرب وتحولات النظام العالمي، برنامج للإصلاح البنيوي الشامل، **شؤون الأوسـط**، العدد ٣٩، آذار ١٩٩٥.

جلال، نعمان (١٩٩٤م). **جامعة الدول العربية وتحديات المسـتقـبـل**، (كراسات استراتيجية)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، العدد ٢٤، السنة ٤، ١٩٩٤.

جلول، عياد عباس (١٩٩٥م). اشكالية التجمعات الإقليمية العربية في ضوء واقع ومستقبل النظام الإقليمي، **شؤون عربية**، العدد ٨٢، حزيران ١٩٩٥.

حتي، ناصيف يوسف (١٩٨٣م). **الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية المشابهة، في جامعة الدل العربية العربية، الواقع والطموح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ـــــــــــــ (١٩٨٥م). **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي.

ـــــــــــــ (١٩٩٥م). العرب والقومية والعالمية (حلقة نقاش) **المستقبل العربي**، العدد ٢٠٠، تشرين أول ١٩٩٥، ص ٩.

ـــــــــــــ (١٩٩٦م). مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية، **المستقبل العربي**، العدد ٢٠٥ آذار ١٩٩٦، ص ١٠٣.

حجازي، محمد وفاء (١٩٨٨م). الجامعة العربية ومستقبل العمل العربي المشترك، **الفكر السياسي**، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨، ص ٧٩.

ـــــــــــــ (١٩٨٨م). الجامعة العربية ومستقبل العمل العربي المشترك، **الفكر السياسي**، العدد الثاني، ربيع ١٩٨٨، ص ٨٦.

حسين، عدنان السيد (١٩٩٧م). التكامل العربي والتعاون المتوسطي، **المستقبل العربي**، العدد ٢٢٤، تشرين أول ١٩٩٧، ص ٨٧ـ٨٨.

حماد، مجدي (١٩٨٩م). «المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة، في الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها»، بحوث ومناقشات الندوة (الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية).

حنوش، زكي (١٩٩٧م). «الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية: نحو مشروع عربي متوسطي أو شرق أوسطي»، في محمد إبراهيم منصور (محرر)، **السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد**

العربي، (أبحاث المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل)، جامعة أسيوط، ٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩٩٧.

خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية في مجلس الجامعة، الدورة ١٠٦، القاهرة ١٤/ ٩/ ١٩٩٦م، **شؤون عربية**، العدد ٨٨، كانون أول ١٩٩٦، ص ٢٥١.

دياب، محمد (١٩٩٧م). التكتل الاقتصادي العربي، موجبات البناء والعوائق، **شؤون الأوسط**، العدد ٥٩، كانون الثاني، شباط ١٩٩٧، ص ٣١.

رياض، محمود (١٩٨٩م). **مجلة القدس**، العدد ١٤، حزيران ١٩٨٩.

سارة، فايز (١٩٩٥م). العرب في المرحلة الراهنة وآفاق العمل العربي المشترك، **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد ١٥ ربيع ١٩٩٥، ص ١٥٠.

سعيد، عبد المنعم (١٩٩٤م). «التحولات الراهنة في البيئة الدولية»، في مصطفى حمارنة (محرر) **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

سليمان، علي عبد العزيز (١٩٩٢). **التعاون الاقتصادي العربي بين المصالحة والمصارحة**، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ٥٠، أبريل ١٩٩٢.

شفيق، منير (١٩٨٢م). «موقف القوى الخارجية وتحركها في مواجهة العروبة والإسلام» (نظرة تاريخية) في مجموعة من الباحثين، **القومية العربية والإسلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شقير، محمد لبيب (١٩٨٦م). **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها، وتوقعاتها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

صالح، عطا محمد وفوزي تيم (١٩٨٨م). **النظم السياسية العربية المعاصرة**، الجزء الأول، جامعة قاريونس، ليبيا، بنغازي.

عبدالجواد، جمال (١٩٩٦م). «المصالح الإستراتيجية في الوطن العربي»، في مجموعة من الباحثين، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

عبدالحي، وليد (١٩٨٧م). **معوقات العمل العربي المشترك**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدالله، اسماعيل صبري (١٩٩٥م). **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٠٥-١٣٧.

عبدالله، ثناء فؤاد (١٩٩٦م). مؤتمرات القمة العربية بين الاتحاد والإخفاق، **المستقبل العربي**، العدد، ٢١٢، تشرين أول ١٩٩٦.

علوش، ناجي (١٩٩١م). **الوحدة العربية: المشكلات والعوائق**، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية.

علي، عبد المنعم السيد (١٩٩٦م). التكتلات الاقتصادية الدوية: طبيعتها، أنواعها خصائصها، **شؤون عربية**، العدد ٨٥, آذار ١٩٩٦، ص ١٠٣.

عوض، ابراهيم (١٩٩٢م). «السلم والتنمية عن طريق التكامل: تطويع الوظيفة الجديدة لأغراض التكامل العربي»، وفي مصطفى كامل (محرر) **حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى ومن دروس**

حرب الخليج، أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

غالي، بطرس (١٩٧٠م). العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، **السياسة الدولية**، العدد ٢٠.

غليون، برهان (١٩٩٨م). الوطن العربي تحديات القرن الحادي والعشرين، **المستقبل العربي**، العدد ٢٣٢، حزيران ١٩٩٨، ص ١٦.

قيسرة، اسماعيل (١٩٩٥م). الذات العربية الممزقة: التحديات الراهنة والمستقبل، **شؤون عربية**، العدد ٨٣، أيلول ١٩٩٥، ص ٢٤.

كارلو، دويتش (١٩٨٢م). تحليل العلاقات الدولية، (ترجمة محمود نافع)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

كروان، ابراهيم (١٩٩٤م). المعضلات العربية في التسعينات: كسر المحرمات والبحث عن معالم الطريق، **السياسة الدولية**، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، ص ١٠.

محافظة، علي (١٩٨٦م). معوقات العمل العربي المشترك، **شؤون عربية**، العددان ٤٥/ ٨٦, ١٩٨٦.

محمد، عبد الغفار رشاد (١٩٩٠م). خبرة العمل العربي المشترك، وتوقعات المستقبل، **شؤون عربية**، العدد ٦٣، أيلول ١٩٩٠، ص ٣٤.

مصطفى، شاكر ١٩٨٥م). الرصيد الكبير هل يذوب ؟ **شؤون عربية**، العدد ٤٣ أيلول ١٩٨٥، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

مطر، جميل (١٩٩٢م). مستقبل النظام الإقليمي العربي، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٨، نيسان ١٩٩٢.

ـــــــــــــــ(١٩٩٠م). جامعة الدول العربية والنظام العربي، طرح لإشكالات التطوير، شؤون عربية، العدد ٦٣, ١٩٩٠، ص ١٩-٢١.

مطر، جميل وهلال، علي الدين(١٩٨٦م). **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

معوض، جلال عبد اللّه (١٩٩٥م). (أمن الخليج: الجوانب النظرية والتطورات الإقليمية) «بحث مقدم إلى ندوة أمن الخليج في ظل الناظم الدولي الجديد»، نظمها مركز الدراسات الحضارية في القاهرة ١-٢ نيسان ١٩٩٥، ص ١٨-٣٣.

مقلد، اسماعيل صبري (١٩٨٧م). **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، الكويت.

نافعة، حسن (١٩٩٠م). **تجربة التكامل والوحدة الأوروبية هل تصلح للتطبيق في الواقع العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية (سلسلة بحوث سياسية) جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٠.

نافعة، حسن (١٩٩٣م). تجربة الوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي: **مستقبل العالم الإسلامي**، العددان ١٠/ ١١ ربيع / صيف ١٩٩٣، ص ٢٠٩.

ـــــــــــــــ(١٩٩٣م). نظرية التكامل والوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي؟ **مستقبل العالم الإسلامي**، العددان ١٠/ ١١، ربيع / خريف ١٩٩٣.

ياسين، السيد (١٩٩٢م). **آفاق التعاون العربي في التسعينيات**، بحوث

ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة ٧-٩ أيلول ١٩٩٠ (تحرير وتقديم السيد ياسين)، عمان.

ياسين، السيد (١٩٩٢م). **آفاق التعاون العربي في التسعينيات**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في القاهرة ٧-٩ أيلول ١٩٩٠ (تحرير وتقديم السيد ياسين) منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٢، ص ١٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Amitai Etioni, **Poltical Unifiction a Comparative of Leaders and Forces**, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1965, p .14.

David Mitrany, **Aworkig Peace System** : Chicago : Quadrangle Books, 1966.

Ernest, Haas, The Uniting of Europe : Political, Social, and Economic Forces, Standford CA, Standford, University Press, 1968, P. 16.

James E. Dugherty and Robert L, Pfaltzgraff Jr, Contending Theories of International Relations, New York, Harper and Row, 1981, p. 279.

Kurl Deutsch, THe Growth of Nations : Some reurrent patterns of political and social integration In Wlalliam D. Eplin and Charles W. Kegley (eds.) Analyzing international relations (New York : Prager, 1975).

Roger Cobb and Chanincs Elder. International Community, New York, Hharcourt, Bruce and World, 1970.